تعليم القانون في مصر في عصر التكنولوجيا

الآفاق و التحديات



طاهر أبوالعيد

تعليم القانون في مصـــر في عصر التكنـــــولوجيا

الآفاق والتحديات

طاهر أبو العيد

تعليم القانون في مصر في عصر التكنولوجيا

الآفاق والتحديات

القاضي طاهر أبو العيد

٢٠٢٤

إصدارات

مبادرة تطوير تعليم القانون



المراسلات

البريد الإلكتروني: taher_aboueleid@hotmail.com

إهداء

إلي زملائي وأصدقائي وإلى كل أساتذة القانون

وطلبة القانون أهدي هذا الكتاب ...

" إنه فجر عالم جديد لتعليم القانون، ينذر بيوم أكثر إشراقًا للطلاب والقانونيين والمجتمع.

ولا تملك كليات القانون سوى القليل من الوقت لتقديم نموذج جديد يحاكي ذلك التحول الكبير في استخدام التكنولوجيا الرقمية في عالمنا اليوم."

من مقال منشور على موقع فوربس عن مستقبل تعليم القانون

المقدمة

إن الباحث في تاريخ تعليم القانون في مصر سوف يجد أن تعليم القانون في مصر في شكله الحديث قد بدأ في نهاية القرن التاسع عشر حينما أُنشئت مدرسة القانون الخديوية و التي تمخضت عن كلية الألسن و الإدارة التي أشرف علي إنشاءها رفاعة رافع الطهطاوي في نهاية القرن التاسع عشر عقب عودته من البعثة الدراسية في فرنسا والتي كان قد أوفده إليها محمد علي (والي مصر آنذاك) و التي تمخضت عن ترجمة القوانين الفرنسية و علي رأسها قانون تحقيق الجنايات ، و قد بدأت مدرسة القانون الخديوية في تدريس القانون للطلبة المصريين على أيدي أساتذة من رجال القانون الأوروبيين حيثُ كانت المناهج و الكتب الدراسية تضاهي نظيراتها من الكتب و المناهج الدراسية الموجودة في كليات القانون الأوروبية و كانت طرق التدريس تتواكب مع طرق التدريس الموجودة في كليات القانون الأوروبية كذلك ، و قد كان أول عميد لمدرسة القانون في مصر هو العميد

فيدال باشا و هو أستاذ قانون فرنسي، وقد تتلمذ على يد هذا الرعيل الأول نخبة من رجال القانون المصريين أمثال السنهوري باشا و سعد زغلول باشا و مكرم عبيد و مصطفى كامل باشا ، و هو ما ساهم في رفعة المجتمع القانوني في مصر آنذاك ، فقد ساهمت مدرسة القانون في تزويد المجتمع القانوني بخريجين على مستوى تعليمي لائق للعمل في المجتمع القانوني و الذين ساهموا في وضع اللبنة الأولي للمؤسسات القانونية و القضائية في مصر.

لكن المتتبع للتطورات التي طالت تعليم القانون في مصر في النصف الثاني من القرن العشرين سيدرك أنه لم يحدث تطوراً ملموساً لتعليم القانون في مصر يضاهي تعليم القانون في الدول المتقدمة ، ذلك أن طرق و مناهج تدريس القانون في العالم بصفة عامة ، وفي الدول الغربية بصفة خاصة قد طالها الكثير من التغيير و التطوير و الذي لم يتم نقله إلى تعليم القانون في مصر في العقود الأخيرة ، فقد ظهرت العديد من النظريات الجديدة و تطورت الكثير من الموضوعات القانونية

تطوراً كبيراً ، كما أن المتتبع للتطورات الكبيرة لكليات القانون في دول العالم المتقدم يدرك أن التكنولوجيا قد باتت جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية، و هو ما أصبح معه لزاماً علينا أن ننهض لتطوير تعليم القانون في مصر حتى نلحق بركب التطور الحاصل في كليات القانون في دول العالم المتقدم ، و الذي من شأنه أن ينهض بالمجتمع القانوني بأسره .

وفي هذا الكتاب سوف نعرض لتاريخ تعليم القانون في مصر كمدخل للدراسة والفهم ثم ننتقل للحديث عن تعليم القانون في دول العالم ثم ننتقل للحديث عن تعليم القانون في عصر التكنولوجيا والمهارات الرقمية لطلبة القانون ثم عن التحديات التي تواجه كليات القانون في مصر ثم ننتهي للحديث عن التوصيات التي نري ضرورة أخذها في الحسبان لتطوير تعليم القانون في مصر في عصر التكنولوجيا.

طاهر أبو العيد

القاهرة، أبريل ٢٠٢٤

نظرة عامة على تاريخ تعليم القانون في مصر

الفصل الأول

نظرة عامة على تاريخ تعليم القانون في مصر

تمهيد

لا يمكن الحديث عن مستقبل تعليم القانون دون دراسة تاريخ تعليم القانون، ويعكس تاريخ تعليم القانون المراحل التي مر بها المجتمع القانوني في مصر.[١]

لذلك من المهم فهم تاريخ تعليم القانون في مصر. والتطورات التي حدثت فيه منذ أواخر القرن التاسع عشر.

كان للبعثات العلمية التي أرسلها محمد علي باشا إلي دور كبير في تأسيس التعليم المدني الحديث في مصر.

[١] ومن الكتب المميزة عن تاريخ مهنة المحاماة في مصر دراسة بعنوان "المحامون بين المهنة والسياسة – دراسة في تاريخ النخبة المصرية" للدكتورة أماني الطويل. ويتناول البحث تاريخ المجتمع القانوني المصري وتطوره في أوائل القرن العشرين، مع التركيز على مهنة المحاماة. ويكشف الكتاب الخطوات الأولي نحو تحديث المجتمع المصري، وظهور مهنة المحاماة في مجتمع زراعي بطبيعته، وتأثير التعليم وتطوره خلال تلك الفترة.

وفي عهد الخديوي إسماعيل أنشأ أول نظام للتعليم المدني على يد علي باشا مبارك عام ١٨٦٣، مما أدى إلى إحياء ديوان المدارس.

وصاحب ذلك إنشاء المدارس المتخصصة والعليا، مثل مدرسة الحقوق التي تأسست عام ١٨٦٨ تحت اسم مدرسة الإدارة واللغات، وأصبحت فيما بعد مدرسة الحقوق الخديوية عام ١٨٨٦.

في البداية، قبلت كلية الحقوق الخديوية طلابًا من المدارس الثانوية الحكومية والمدارس الأزهرية. ومع ذلك، فمنذ عام ١٨٩٣ فصاعدًا، اقتصر القبول على المدارس الحكومية الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم، باستثناء المدارس الأزهرية كشرط للطلاب الراغبين في ممارسة مهنة المحاماة في المحاكم الوطنية.

وساهم ذلك في ظهور جيل جديد من المحامين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الأهلية الحكومية. والتحقوا فيما بعد بمدرسة الإدارة واللغات، التي أعيدت تسميتها

بمدرسة الحقوق. وكان أول عميد للمدرسة هو الدكتور فيدال باشا عميداً فرنسياً. وقد لعب هذا الجيل الأول دورًا حاسمًا في تأسيس مهنة المحاماة والقضاء في مصر. وامتد تأثيرهم إلى ما هو أبعد من مهنة المحاماة، حيث شاركوا في إنشاء البرلمان المصري، وإنشاء التشريعات القانونية المهمة، وإنشاء المحاكم مثل المحكمة المصرية التي كانت قمة الهرم القضائي في ذلك الوقت، حتى إنشاء محكمة التمييز والكاتب العدل فيما بعد.

كما أدى إنشاء المحاكم إلى حركة قوية للترجمة القانونية. وقد ترجمت القوانين النابليونية إلى العربية في ثلاث مجلدات عام ١٨٦٦ على يد رفاعة الطهطاوي وعبد الله أبو السعود، فيما ترجم آخرون القوانين الجنائية وقوانين العقوبات من الإيطالية والفرنسية.

وكان للبعثات الأجنبية التي أنشأها محمد علي للدراسة في أوروبا، أثر كبير في نقل المعرفة القانونية من أوروبا إلى

مصر، وذلك من خلال شخصيات مثل رفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده، ولاحقا عبد الرزاق السنهوري.

وكان للوزير نوبار باشا (رئيس وزراء مصر) دور بارز في إصلاح القضاء. وأعد تقريراً مفصلاً عن السلطة القضائية وضرورة إنشاء محاكم مختلطة، قدمه إلى الخديوي إسماعيل. في البداية، واجه هذا التقرير معارضة، لكنه حصل لاحقًا على موافقة إنجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا. تم تشكيل لجنة دولية في ٢٨ أكتوبر ١٨٦٩ لمناقشة مشروع نوبار. وانضمت فرنسا فيما بعد، وتم الاتفاق على إنشاء محاكم مختلطة. وكانت أحكام المحاكم الأجنبية قبل ظهور المحاكم المختلطة تصدر باللغات الأجنبية مثل الإنجليزية أو الفرنسية. ولكن مع إنشاء المحاكم المختلطة، أصبحت الأحكام تكتب باللغة العربية إلى جانب اللغة الأجنبية. مما ساهم في نقل الخبرات من القضاة الأجانب إلى القضاة المصريين.

تم تدشين المحاكم المختلطة في ٢٨ يونيو ١٨٧٥. ولاحقاً اقترحت فرنسا تعديلات على الإصلاح القضائي، وطبقت المحاكم المختلطة القوانين الفرنسية التي وضعها البروفيسور موينو راي، استناداً إلى مجموعة من القوانين النابليونية بعد أن تم تصميمها بما يتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. الوضع الاقتصادي في مصر.

وفي عام ١٨٨١، أنشئت المحاكم المدنية في عهد الوالي حسين فخري باشا. ومازالت خبرات القضاة الأجانب الذين عملوا في المحاكم المختلطة، مثل "فاخير" المدعي العام و"مورياندو" الإيطالي، قائمة. وتم إعداد سلسلة من القوانين المدنية الموروثة من القوانين المطبقة في المحاكم المختلطة مع بعض التعديلات، وتم إنشاء المحاكم المدنية رسميًا في مصر. وتم إنشاء عدة محاكم ابتدائية، بالإضافة إلى محكمة الاستئناف، ولاحقاً محكمة النقض والإبرام.

تاريخ كلية الحقوق[2]

تاريخ هذا المعهد هو صفحة في تاريخ مصر وسجل صادق يعبر تعبيرا أمينا عن التطورات الاجتماعية والسياسية التي اجتازتها البلاد في السبعين عاما الأخيرة.

وسنستعرض في هذا المقال الموجز مراحل التطور مرحلة مرحله، ونبين الصفات البارزة في كل محلة منها والاتجاهات التي كان هذا المعهد يتجه نحوها والمرامي

---

[2] بقلم عميد الكلية محمد كامل مرسى بك – أحد عمداء كلية الحقوق

" يعتبر مقال العميد محمد كامل مرس ي بك عن تاريخ كلية الحقوق بمثابة أرشيف تاريخي للتاريخ العريق لتلك الكلية وقد رأينا نقل هذا المقال دون تعديل نظراً لما يحتويه من معلومات تاريخية بالغة الدقة وللحفاظ على الأسلوب الكتابي الأصلي الرصين، حتي يقف القارئ علي تلك الحقبة التاريخية من خلال هذا النص الأصلي."

" راجع الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية " طبعة ١٩٣٣ – من إصدارات محكمة النقض المصرية

التي كان يقصد إليها حتى تنتهي إلى المرحلة الأخيرة: مرحلة العهد الجامعي.٣

المرحلة الأولي: دور النشوء ١٨٦٨- ١٨٨٦

لن يتسع هذا المقال للبحث في طريقة دراسة القانون في مصر في الزمن القديم وفي عصر الفتح الإسلامي، ولا لما قامت به الجامعة الأزهرية – منذ أسسها الفاطميون – من دراسة الشريعة الإسلامية. فلنجتزئ فيه بدراسة القانون في مصر الحديثة التي وضع عاهل مصر الأكبر محمد علي دعائم مجدها الحاضر.

إن أول محاولة لدراسة القانون يرجع عهدها إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر حين أوفد محمد علي باشا

رحمه الله تعالي في سنة ١٨٢٨ إلى باريس أول بعثة من الطلاب لهذا الغرض.

وقد عاد أعضاء تلك البعثة إلى مصر في سنة ١٨٣١ بعد أن درسوا "القانون الطبيعي والقانون الدولي والقانون العام والاقتصاد السياسي والإحصاء والإدارة " ، فكانوا أول نواة لرجال الحقوق في مصر الحديثة.

وفي سنة ١٨٣٦ أنشئت "مدرسة الألسن" وتولى رياستها رفاعة بك رافع رحمه الله، وهي المدرسة التي نبتت منها مدرسة الحقوق فيما بعد، وخصص في البداية جزء صغير من برنامجها لدراسة القانون. وقد قام طلبة هذه المدرسة بترجمة مجموعات القوانين الفرنسية وبعض الكتب القانونية.

ثم ظهرت في ذلك العهد فكرة إنشاء مدرسة خاصة للحقوق تحت إدارة مسيو سولو، ولكن المشروع لم يقدر له النجاح. واستمرت الحكومة المصرية في إيفاد البعثات إلى أوروبا لدراسة القانون.

علي أن كل هذه المحاولات لم توفق إلى إيجاد ثقافة قانونية مصرية خاصة. ولم تنظم دراسة القانون في مصر إلا في عهد المغفور له الخديوي إسماعيل، إذ اتفق أن الحكومة المصرية قد استدعت الموسيو فيكتور فيدال من فرنسا في سنة ١٨٦٥ لإعداد شبان مصريين لدراسة الهندسة، وقد كان مهندسا ومحاميا (٤)، فكلف

---

(٤) ولد فيكتور فيدال باشا في ٨ فبراير ١٨٣٣ بمدينة تولوز بفرنسا والتحق بمدرسة الهندسة عام ١٨٥٣ وانتسب طالبا خارجيا بمدرسة المناجم في سنة ١٨٥٤، واستخدم مواهبه في نفس الوقت لدراسة القانون، فنال في سنة ١٨٥٦ ليسانس العلوم، وفي سنة ١٨٥٧ بكالوريوس الحقوق، وفي سنة ١٨٥٨ دبلوم مدرسة المناجم، وفي سنة ١٨٦٠

بوضع لائحة تأسيسية وقانون لتحقيق الجنايات وقوانين أخرى للمجالس القضائية ثم بتدريس القانون الإداري لولي العهد. ولأن هذه الدراسة أتت بنتيجة حسنة فقد فكر إسماعيل باشا في سنة ١٨٦٧ في إنشاء مدرسة الحقوق والإدارية يتولى فيكتور فيدال تأسيسها وتنظيمها وإدارتها. فافتتحت مدرسة الحقوق في أكتوبر سنة ١٨٦٨، وسميت في أول عهدها بمدرسة الإدارة والألسن. ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الالسن في ديسمبر سنة ١٨٨٢. وظلت مدرسة الإدارة معروفة

ليسانس الحقوق، ثم قيد عقب ذلك محاميا في باريس، ثم عين في سنة ١٨٦١ مهندسا في سكة حديد أوليانس، ثم اختارته الحكومة الفرنسية عضوا بلجنة تحضير المعرض العالمي الذي افتتح في باريس عام ١٨٦٧، غير أنه استقال منها في سنة ١٨٦٥ عندما دعته الحكومة المصرية لإعداد شبان مصريين لدراسة الهندسة، وقد أنعم عليه الخديوي إسماعيل بلقب الباكوية وبعد ذلك بالنيشان المجيدي من درجة ضابط، ثم بلقب الباشوية.

بهذا الاسم حتى سنة ١٨٨٦، إذ صدر قرار وزاري بتسميتها "مدرسة الحقوق" اعتبارا من شهر يونية سنة ١٨٨٦، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات.[٥]

وكان الغرض من مدرسة الإدارة، أو مدرسة الحقوق، كما سميت ابتداء من سنة ١٨٨٦، إعداد الموظفين اللازمين لمختلف الدوائر الحكومية. ولذلك قامت الدراسة فيها على أساسين: اللغات والقانون.

وكان يدرس بها: الشريعة الإسلامية – القانون المدني المصري مع مقارنته بالقانون المدني لأهم الدول الأوروبية – القانون الطبيعي – القانون الروماني – القانون التجاري وقانون التجارة البحري – المحاسبة التجارية

[٥] " راجع الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية " طبعة ١٩٣٣ – من إصدارات محكمة النقض المصرية

وإمساك الدفاتر – المرافعات المدنية والتجارية – العقوبات وتحقيق الجنايات – اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية.

وفي سنة ١٨٨٦ تغير نظام المدرسة، بناء على قرار مجلس النظار في ١٢ يوليه، وقرار ناظر المعارف في ٢٠ يوليه، ووضعت لها لائحة أساسية قسمت الدراسة فيها إلى قسمين: ابتدائي وعال. فكان الغرض من القسم الابتدائي "تحضير محضرين ومترجمين ومن يلزم من المستخدمين لأقلام الكتاب والنيابة بجميع المحاكم، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح التي تحتاج إلى اشخاص لهم معلومات قانونية". وكانت مدة الدراسة به سنتين، وموادها: اللغة العربية – اللغة الفرنسية – الترجمة – التاريخ والجغرافيا – الخط

العربي – الخط الإفرنجي – إمساك الدفاتر – ترتيب المحاكم ومبادئ المرافعة العملية.

أما القسم العالي فكان الغرض منه "تحضير الكتاب الأول والثاني والنواب وموظفين لتأدية الوظائف التي تستدعي معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها من سائر المصالح الأميرية". ومدة الدراسة به ثلاث سنوات. وكانت موادها: الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) – القانون المدني – قانون العقوبات – قانون المرافعات – قانون التجارة – القانون الروماني (مع درس في اللغة اللاتينية) – الترجمة – التحرير والإنشاء باللغة العربية فيما يتعلق بالمسائل القانونية – اللغة الفرنسية – اللغة الإيطالية – التاريخ.

وكان لا يقبل بهذا القسم إلا من تخرج في القسم الابتدائي. وكان يعني في الدراسة بالجانب العملي.

وقد قضى القرار الوزاري الصادر في ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٦ بإعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية لمن أتموا دراستهم، وأن تنشر أسماء الناجحين في الجريدة الرسمية، كما صدر أمر عال في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ خاص بالحاصلين على دبلوم مدرسة الحقوق هذا نصه: " يجوز لناظر الحقانية أن يلحق بأقلام النيابة العمومية من ينتخبه من الأشخاص المعينين بالمحاكم الأهلية بناء على شهادة من مدرسة الإدارة (الحقوق) بتتميم علومهم، ويسوغ لمن يلحق بهذه الصورة أن يحضر الجلسات ويؤدي وظائف مساعدي وكلاء النائب

العمومي فيها". وقد سجل هذا الأمر العالي استكمال دور النشوء لمدرسة الحقوق.

والآن ندون ملاحظاتنا على هذه المرحلة:

أولا: كان الغرض الأهم الذي تنشده الدولة من هذا المعهد، الذي كانت تسميته طوال هذه الفترة "مدرسة الألسن"، إخراج موظفين لشدة افتقار المصالح العمومية يومئذ إلى موظفين لهم دراسة ولو قليلة بالقانون، وهي نزعة سامية رمى بها الخديوي إسماعيل إلى إصلاح الإدارة المصرية ومحق الفوضى السائدة في دوائرها بتغذيتها برجال درسوا القانون فألفوا احترام أحكامه. ولذلك قسمت الدراسة إلى قسمين: قسم ابتدائي لإخراج صغار الموظفين، وقسم عال لإخراج

كبارهم، علاوة على إعداد موظفين لتولي المناصب القضائية.

ثانيا: نظرة إلى البرنامج طوال هذه الفترة ترينا أن هذا الغرض الأهم لم تتخذ أنجع الطرق لتحقيقه. فالقانون الإداري والعلوم الإدارية لا ذكر لها في البرنامج البتة، في حين أن المدرسة تحمل هذه التسمية "مدرسة الإدارة"، وإنما كانت الدراسة مقصورة على فروع القانون الخاص (المدني – العقوبات – المرافعات – التجاري – الروماني)، أما القانون العام بفروعه من قانون دستوري وإدارية ومالي فلم يكن له نصيب من عناية مدرسة الإدارة.

ثالثا: يلفت النظر على الأخص أن علم المالية العامة في التشريع المالي، وهو أشد ما كانت تفتقر إليه الإدارة المصرية في ذلك الوقت، وكذلك علم الاقتصاد

السياسي، لم يكن لهما نصيب في دراسة "مدرسة الإدارة" وإذا ذكرنا أن لجنة التحقيق التي شكلت في سنة ١٨٧٨ للتحقيق في شؤون المالية المصرية أثبتت في تقريرها أن المبادئ الأولية في جباية الضرائب والنظم المالية – وهي قواعد آدم سميث المشهورة في الضرائب – كانت مجهولة جهلا تاما من رجال الإدارة المصرية، بل كان العمل يسير على نقيضها – إذا ذكرنا ذلك أدركنا خطورة الأثر الذي ترتب علي إغفال هذه المواد في برنامج مدرسة الإدارة.

المرحلة الثانية: الفترة من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٩

في بداية هذه الفترة ظلت الدراسة في مدرسة الحقوق سائرة في قسميها الابتدائي والعالي، ولم يطرأ عليها من التغيير إلا تعديل البرنامج في السنة الدراسية ١٨٨٨-١٨٨٩ بإضافة القانون الإداري. إلى أن كانت سنة ١٨٩٢،

وكان قد مضى نحو عام على تولي مسيو شارل تستو نظارة المدرسة، فأدخل إصلاحات جمة، كان في طليعتها إلغاء القسم الابتدائي، فأصبحت مدرسة الحقوق مدرسة عالية فقط، يشترط للالتحاق بها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية، واجتياز امتحان دخول. وجعلت مدة الدراسة أربع سنوات بدلا من خمس، وحذف من منهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية، فلم يبق منها غير اللغتين العربية والفرنسية. وزيدت مواد الدراسة القانونية، كما أضيف منذ سنة ١٨٩٩ القانون الدولي الخاص والاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي، وزادت العناية بالجانب العربي من الدراسة.

ومن أهم الإصلاحات التي تمت في هذا العهد إنشاء مكتبة للمدرسة في سنة ١٨٩٣، جمعت عددا كبيرا من المؤلفات القانونية. ولم تزل هذه المكتبة في نمو مطرد.

ونظر لعدم كفاية القسم النهاري لسد حاجة البلاد من رجال الحقوق أنشئ في تلك السنة قسم ليلي لتمكين الطلاب الذين تعوقهم أعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس. واستمر هذا القسم الليلي قائما إلى سنة ١٨٩٨ – ١٨٩٩، ثم ألغى بناء على اقتراح المستشار القضائي (ملكولم ماكلريث) رئيس لجنة الامتحانات النهائية بالمدرسة.

وقد تعاقب على إدارة المدرسة في هذه المرحلة ناظران فرنسيان، هما المرحوم مسيو فيكتور فيدال باشا (من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١) والمرحوم

مسيو شارل تستو (من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مارس سنة ١٩٠٢).

وأهم ما نلاحظه على هذه المرحلة هو:

أولا: الاتجاه إلى نشر الدراسة الحقوقية إلى أقصى حد مستطاع، نظرا لشدة افتقار البلاد إليها وعدم كفاية عدد المحامين وهذا الاتجاه كان أهم مظاهره إنشاء القسم الليلي، واستمرار تشجيع الطلبة بصرف أعانات شهرية للفقراء منهم.

ثانيا: الصبغة الفرنسية البحتة في الدراسة، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هي محل دراسة الطلبة يكملها لهم الأساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية بمذكرات ضئيلة الشأن، حتى إن الأساتذة الفرنسيين لم يعنوا

طوال هذه الفترة بوضع مؤلفات خاصة في شرح القوانين المصرية.

المرحلة الثالثة: الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٢٣

ظل النظار الفرنسيون يتعاقبون على إدارة مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧ وقد خلف مسيو تستو في نظارة المدرسة مسيو جرانمولان (من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦)، ومسيو لامبير (من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧)، إلا أن النفوذ الإنجليزي كان قد بدأ يتجه إلى هذا المعهد.

ومن مظاهر هذا الاتجاه إنشاء قسم إنجليزي في سنة ١٨٩٩ إلى جانب القسم الفرنسي يؤمه الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية باللغة الإنجليزية والذين كانوا إلى

ذلك الحين محرومين من دراسة العلوم القانونية. وقد ظل هذا القسم الإنجليزي ينمو منذ إنشائه، بينما كان عدد طلاب القسم الفرنسي يتناقص عاما بعد عام بسبب إلغاء اللغة الفرنسية من القسم الثانوي. حتى كانت السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦، فألغيت السنة الأولى من القسم الفرنسي، وأعقب ذلك إلغاء السنتين الأخرى تدريجا في الأعوام التالية، إلى أن تم إلغاؤه، وأصبحت الإنجليزية لغة الدراسة بالمدرسة.

أما الأسباب التي بررت هذا التعديل في نظر القائمين بأمره فقد استعرضها المستشار القضائي (ملكولم ماكليريث) في تقريره عن سنة ١٨٩٩، قال: "وقد حصل هذه السنة تعديل جديد ذو أهمية كبرى في نظام التعليم في هذه المدرسة وفي المواد التي تدرس فيها. فإن التدريس

فيها لم يكن من قبل إلا بلغتين: هما العربية والفرنسية، فكانت الشريعة الغراء تدرس طبعا باللغة العربية، وما عداها من القوانين المصرية وغيرها يدرس بالفرنسية. وقد صدر ذلك التعديل بقرار وزاري بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩، يقضي بتأسيسي فرق إنكليزية تسير موازية للفرق الفرنسية، بحيث يتيسر للتلاميذ أن يدرسوا الحقوق باللغة العربية وبالفرنسية أو الإنجليزية على حسب ما يرغبون. وربما يظهر للبعض أن الأخذ في استعمال اللغة الإنجليزية لتدريس الحقوق المصرية، التي هي من غير شك سائرة على منوال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها، أمر لا تؤمن عقباه. نعم إنه غير خاف أنه توجد لأول وهلة اعتراضات ظاهرة الوجاهة على التدريس باللغة الإنجليزية، أهما أن جميع المؤلفات

القانونية جميع الشروح العلمية والمجموعات القانونية والموضوعات القضائية إنما هي باللغة الفرنسية، فيتعسر فهمها عللا من لا يعرف هذه اللغة. كما أن القوانين الأهلية لم تترجم إلى الآن إلى اللغة الإنجليزية. ولكن المتبصر في الأمر يتضح له أن تلك الاعتراضات لا تؤثر في قيمة ذلك المشروع، لما ينجم عنه من الفوائد. فإن في عدم إدخال اللغة الإنكليزية في الحقوق إقفالا للباب دون الشباب المصريين المتزايد عددهم سنويا ممن درسوا العلوم في المدارس باللغة الإنجليزية فقط، ولم يتعلموا اللغة الفرنسية. فتدريس الحقوق باللغة الإنجليزية فيه نفع عظيم وفائدة كبرى لأولئك الطلاب. هذا الإحساس الشريف هو الذي جعلنا نبذل ما في وسعنا للتغلب على ما يعترض هذا الموضوع من

الصعوبات السابق بيانها. ولقد كان أول ما يجب أن يعمل في هذا الصدد هو ترجمة القوانين ترجمة يراعى فيها الدقة والإتقان إلى أقصى حد ممكن. وقد قام بهذا العمل الخطير مستر شلدون ايموس من موظفي نظارة الحقانية، وأنجزه على أحسن ما يرام بفضل عناية فريق من أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية وجميل مساعدتهم. ثم، من جهة أخرى، أدخل تعديل في النظام، فرض بمقتضاه على طلبة القسم الإنجليزي في مدرسة الحقوق أن يتلقوا دروسا باللغة الفرنسية مدة ثلاث السنوات الأولى، لكي يكونوا قادرين على مطالعة الكتب الفرنسية، كما فرض اختبارهم في آخر كل سنة من هذه السنوات تحريريا وشفويا اختبارا دقيقا في تلك اللغة. وبذلك يكون طلاب القسم الإنجليزي على درجة من

التمكن في اللغة الفرنسية تكفل لهم على الأقل القدرة على المطالعة كطلاب القسم الفرنسي فلا يوصفون بالعجز بالنسبة لهم. بقي علينا الآن أن ننظر في مسألة الكتب القانونية التي ينبغي أن تكون باللغة الإنكليزية، وجلى أنه أصبح من الممكن اتباع طريقة لهذا الغرض أقوم – بالنسبة للأحوال الحاضرة – من الطريقة المتبعة الآن. وذلك لأن الشروح القانونية المستعملة، سواء أكانت فرنسية أم بلجيكية، لا تعود بكثير من الفائدة على طلبة الحقوق المصريين. فإن القوانين المصرية، وإن كانت في الأصل تابعة للقوانين الفرنسية، إلا أن توالى الأيام وكثرة التجارب أظهرا مواقع النقص والقصور فيها حتى لقد تعين تعديلها من وقت إلى آخر في مواضع كثيرة منها، كما نوهت في تقريري في العام الماضي. وكانت تلك

التعديلات تؤخذ من شرائع أخرى مغايرة كل المغايرة للشريعة الفرنسية في التقاليد والأخلاق والمشارب والغايات، مما جعل القوانين المصرية تتباعد كثيرا سنة بعد سنة عن النموذج الأصلي الذي نسجت على منواله. وترتب على ذلك أن الشروح الفرنسية والأحكام الفرنسية صارت في الغالب تجر الطلبة إلى الغلط أكثر مما تساعدهم على تفهم القوانين المصرية، التي أخذت تكون قوانين ذات صبغة خاصة عن غيرها من القوانين وصائرة بالتدريج إلى أن تكون منفصلة عنها بالكلية. ولهذه الاسباب يمكن القول بأنه قد حان الوقت الذي ينبغي فيه ايجاد شرح قائم بذاته للقانون المدني المصري. وقد أوعزت نظاره الحقانية فعلا بالقيام بهذا العمل الشاق إلى كل من مسيو تستو مدير مدرسة الحقوق

الخديوية ومستر هربرت هالتون القاضي في محكمة الاستئناف الأهلية الحائز لشهادة المحاماة من انجلترا ولشهادة الدكتوراه من كلية باريس. وهذا الشرح يتكون من جزءين، وسينشر بالإنكليزية والفرنسية (٦)، وربما ظهر الجزء الأول منه في خلال هذه السنة، ولا شك في أنه سيكون ذا فائدة عظمى ومعوانا قويا، لا للطلبة فقط، بل للقضاة أيضا ولكل من يشتغل بعمل من أعمال القوانين المصرية ومتى تم التعديل الجاري الآن في قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات يصبح من المرغوب فيه إيجاد شرح لهما مماثل للشرح المذكور (٧).

---

(٦) لم ينشر الشرح الفرنسي، وظهر الشرح الإنجليزي في جزءين ١٩٠٤-١٩١١.

(٧) ظهر شرح لقانون العقوبات باللغة الإنكليزية أخرجه مستر جودبي في سنة ١٩١٤.

وقد تم بالفعل أمر إيجاد قسم إنكليزي في مدرسة الحقوق وظهر من إقبال الطلبة عليه ما جعله مقرنا بيمن الطالع وحسن الحظ، إذ كان عدد الطلبة الذين انتظموا في سلكه في شهر أكتوبر الماضي سبعة عشر طالبا، في حين أن الطلبة الذين التحقوا بالقسم الفرنسي لم يزد عددهم على واحد وعشرين طالبا. ثم إن مستر هالتون هو الذي يدرس باللغة الإنجليزية المقدمة العامة في القوانين، ومستر شلون ايموس هو الذي يدرس الاقتصاد السياسي، ومستر مونتيف سميث المحامي الإسكوتلندي البارع الذي عين حديثا في نظارة المعارف العمومية هو الذي يدرس القانون الروماني.

وهذا القسم الإنكليزي سيراقب بمزيد الاهتمام وجليل العناية من الذين يودون من صميم الفؤاد نموا المحاكم

نموا حقيقيا، فإن بين هذا القسم وبين مستقبل النظام القضائي في القطر المصري ارتباطا كبيرا، فكلما سار في طريق التقدم كان نظام القضاء مسايرا له، والعكس بالعكس".

هذا التقرير يضع في الواقع دستور هذه المرحلة الثالثة برمتها. فالسياسة الإنكليزية السائدة في البلاد طوال هذه الفترة يلوح أنها كانت ترمي إلى القضاء علي النفوذ الفرنسي بفصل الثقافة الفقهية المصرية عن الثقافة الفرنسية، وبتعديل القوانين المصرية تعديلا يلائم حاجات البلاد ومقتضيات البيئة المصرية، فأدخلت علي القوانين المصرية تغييرات كثيرة أخذت، كما يقول المستشار القضائي، "من شرائع أخرى مغايرة للشريعة الفرنسية في العادات والأخلاق والمشارب والغايات"، حتى

أصبحت الشروح القانونية المستعملة، سواء أكانت فرنسية أو بلجيكية، لا تعود بكثير من الفائدة على طلبة الحقوق المصرية"، بل تجر الطلبة إلى الغلط أكثر مما تساعدهم". هذه النزعة إلى تمصير القوانين وتمصير الثقافة الحقوقية كانت تبتغي بها إنجلترا في النهاية تعديل النظام القضائي المصري وإلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية، حتى تستطيع مصر أن تكون حرة مطلقة اليد في إدارة شؤونها الداخلية، كما ترددت هذه الأمنية في كثير من تقارير عمداء إنجلترا في مصر، ولكن الأحداث السياسية حالت دون تحقيقها.

ونستعرض الآن بإيجاز أهم ما تم في هذه المرحلة من التعديلات في نظام الدراسة:

في سنة ١٨٩٩ عدل برنامج الدراسة، فحذف إمساك الدفاتر والمحاسبة، وأضيفت اللغة الإنجليزية ونظام القضاء. ونص على أن يدرس باللغة العربية: (١) الشريعة الإسلامية (٢) القانون الجنائي (قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات) (٣) نظام الإدارة والقضاء.

وفي سنة ١٩٠٥ – ١٩٠٦ حصل تعديل في لائحة المدرسة (٨) قضى باشتراط شهادة الدراسة الثانوية من القسم الأدبي، وأضيف، في البرنامج، القانون المالي إلى القانون الإداري، ومبادئ عامة للقانون التجاري البحري إلى القانون التجاري، ومبادئ القانون الدولي العام إلى

---

(٨) بقرار من مجلس النظام في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وقرار ناظر المعارف في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٦.

القانون الدولي الخاص. كما نظمت المحاضرات والتمرينات العملية، ففرضت على الطلبة إلزاما محاضرات أعادة ومحاضرات تطبيق وتمرينات عملية.

ونظرا لزيادة الإقبال على الدراسة القانونية بدأت المدرسة منذ سنة ١٩٠٥ ترفض بعض المتقدمين بسبب ضيق المكان وظلت الحال كذلك حتى سنة ١٩١٠، إذ أصدرت وزارة المعارف قرارا جعلت به امتحانات المدرسة عامة، وأباحت دخولها لجميع الطلبة، سواء أكانوا ممن تلقوا دروسهم في المدرسة أم من المنتسبين من الخارج، وهم الطلبة الذين لم يجدوا مكانا بالمدرسة، والموظفون والمستخدمون الذين لم تسمح لهم ظروفهم بالانقطاع للدراسة فالتحقوا بخدمة المصالح، وكل من آنس في نفسه ميلاً إلى دراسة علم الحقوق.

ومن أهم التعديلات الأساسية التي حدثت في نظام المدرسة في خلال هذه المرحلة انتقال تبعيتها من نظارة المعارف إلى نظارة الحقانية في سنة ١٩١٢ (الأمر العالي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢).

والأسباب التي حدت بالحكومة إلى هذا التغيير عديدة. وأهمها أن طلبة مدرسة الحقوق ينوون عادة الاشتغال بالقانون في مستقبل حياتهم، فيكون لهم إذ ذاك بعض الصلة بنظارة الحقانية. ولهذا رئي من الصواب أن يكون إعدادهم لتلك المهنة جاريا تحت إشراف نظارة الحقانية ومراقبتها مباشرة، أخرى، ترتفع عن عاتقنا كل مسئولية صريحة أو ضمنية نحو الطلبة الذين يختارون التخصص بالحقوق. وأظن أن أولى المسائل التي تسترعي نظر ولاة الأمر في الجامعة ستكون مسألة الطلبة

الخارجين الملحقين بمدرسة الحقوق. وقد بلغ عدد من قيدوا أسماءهم من هؤلاء الطلبة ٢٤٩ طالبة في سنة ١٩١٦ – ١٩١٧، بينما بلغ من انتظم في سلك طلبة المدرسة في الفرقة ذاتها ٦٨ طالبا. ومن واجب ولاة الأمر في الجامعة أن يتحروا عن الطرق التي يتلقى بها أولئك الطلبة الخارجون دروسهم وأن يسعوا في تنظيم تلك الطرق. هذا إذا لم تكن الجامعة مجرد هيئة تقوم بامتحان الطلبة ليس إلا، وهو أمر يكون مناقضا لجميع الميول العصرية في خطط التعليم. وقد يكون من الواجب على وزارة الحقانية أن تعنى بهذا الأمر. ولكني أقول إنني أحجم بعض الإحجام عن القيام بذلك".

وقد كان لقيام الحرب الكبرى أثر بعيد المدى في نظام التدريس في مدرسة الحقوق، فإن انخراط عدد كبير من

الأساتذة الإنجليز في سلك الحرب أوجد الحاجة إلى مدرسين مصريين يقومون مقام الإنجليز في التدريس. فاستعانت الحقانية بمن كانت أوفدتهم وزارة المعارف في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠ إلى فرنسا للتخصص في العلوم القانونية فولتهم مناصب التدريس، وهم الدكاترة عبد الحميد بدوي (٩)، وعبد الحميد أبو هيف (١٠)، وبهي الدين بركات (١١) (بعثة سنة ١٩٠٩)، وحسن نشأت (١٢)، ومحمد كامل مرسي (١٣) (بعثة سنة ١٩١٥). وكان

---

(٩) تولى التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى أول مايو سنة ١٩١٤.

(١٠) تولي التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١١ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥، وتولى نظارة المدرسة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

(١١) تولى التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢.

(١٢) تولى التدريس من ٢٣ يونية سنة ١٩١٤

(١٣) تولى التدريس من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ إلى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣، ومن ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ إلى الآن، وتولى عمادة كلية الحقوق من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

بالمدرسة منذ سنة ١٩٠٧ غير أساتذة الشريعة الإسلامية استاذان مصريان، وهما أحمد قمحة بك والدكتور سيزوستريس سيداروس بك. قام هؤلاء الأساتذة المصريون بتدريس موادهم باللغات الأجنبية والعربية. وبدأ منذ هذا الحي ازدياد النفوذ المصري، حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس في كثير من مواد الدراسة.

وفي السنوات التالية للحرب عين للتدريس كثير من رجال القانون المصري، اختيروا من مناصب القضاء والمحاماة أو من وظائف حكومية أخرى لتولي مناصب التدريس نذكر منهم الأساتذة أحمد أمين، ومكرم عبيد، وعلي زكي العرابي، ومصطفي الصادق، وعبد الفتاح السيد، وعبد

الرحمن فكري، ومحمد صادق فهمي، وعبد السلام ذهني.

كما أوفدت المدرسة في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ بعثتين من خيرة متخرجيها في السنوات السابقة إلى أوروبا للتخصص في العلوم القانونية ليتولو مناصب التدريس عند عودتهم.

وقبل أن نختم هذه المرحلة يجب أن ننوه بفضل الجهود التي بذلها الاساتذة في هذه الفترة في إخراج المؤلفات القانونية، لاسيما في السنوات الأخيرة التي تولى التدريس فيها الاساتذة المصريون، فكانت هذه المؤلفات فاتحة نهضة قانونية جليلة لها صبغة مصرية بحتة. هذه البداية نمت وازدهرت وعظمت ثمارها في المرحلة التالية: مرحلة العهد الجامعي.

المرحلة الرابعة: فترة الانتقال إلى العهد الجامعي ١٩٢٣ – ١٩٢٥

في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عندما كان علي ماهر بك(١٤) ناظرا لمدرسة الحقوق صدر قرار من وزير المعارف المرحوم أحمد زكي أبو السعود باشا هذا نصه: " بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف إنشاء جامعة أميرية، وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩١٧ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع نظام الجامعة، وبعد الاطلاع على التقرير الذي قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليه سنة

---

(١٤) تولى نظارة المدرسة من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤.

١٩٢١، ونظرا لضرورة المبادرة بإنشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة، تشكل لجنة لوضع نظام للدراسة المتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة، وهي: الآداب، والعلوم، والطب، والحقوق"

كلية الحقوق العهد الجامعي

في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية، وإدماج مدرسة الحقوق بها على أن تعتبر كلية جامعية. ولرغبة الدولة في أن تصبح الكلية في أقرب وقت معهدا علميا يضارع الكليات الأوروبية رأت أن تسند إدارة هذه الكلية في أول عهدها إلى الاستاذ ديجي عميد كلية بوردو بفرنسا فتولى إدارتها من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حتى أول مارس سنة ١٩٢٦. وفي هذه الفترة الوجيزة تم تحضير أهم لوائح الجامعة وتحديد وظائفها. وأسندت

بعده وظيفة عميد الكلية إلى الاستاذ أحمد أمين بك (من أول أبريل سنة ١٩٢٦ إلى ٢ يوليه سنة ١٩٢٧)، ثم إلى الدكتور محمد كامل مرسي بك من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

وقد صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية، وهو القانون المعمول به الآن، بعد أن عدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ وقد ألغى القانون المذكور مرسوم ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الذي صدر أولا بإنشاء الجامعة وتنظيمها.

إدارة الكلية لكلية الحقوق عميد يديرها، ولها وكيل يديرها عند غيابه ولها مجلس يسمى مجلس الكلية. ويعين العميد بقرار من وزير المعارف من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية.

الدرجات العلمية إلى عهد قريب كان لا يعرف بمدرسة الحقوق غير إجازة دراسية واحدة، وهي درجة ليسانس الحقوق، يحصل عليها كل طالب يتم دراسته بها، كما كان يحصل على تلك الإجازة كل منتسب إليها من الخارج. وقد لقى إلغاء الانتساب ارتياحا لكثر ما جرة الانتساب من مضار، حيث طغى سيل خريجي المدرسة إلى درجة كانت موضع شكايات جميع الهيئات المتصلة بكلية الحقوق.

ولقد كان وقوف هذا المعهد عند حد منح درجة الليسانس دون غيرها من الدرجات العلمية الأخرى مدعاة لتطلع مريدي التعمق في العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية إلى الجامعات الأجنبي لتتميم دراساتهم تكميلا لكفاياتهم وتوسيعا ورفعا لدرجة

ثقافتهم، ولكن بفضل إدماج مدرسة الحقوق في الجامعة المصرية واعتبارها كلية قد أنشئ بها، منذ سنة ١٩٢٦، قسم للدكتوراه، كما أنشئت منذ سنة ١٩٣٢ معاهد علمية للدراسات الجنائية والإدارية والاقتصادية والمالية والسياسية والقنصلية. وبذلك استكملت الكلية اسباب رقيها، وأصبحت تضارع أكبر كليات الحقوق في العالم.

وكانت مفجرة هذا القسم الخالدة التشرف بإهداء درجة الدكتوراه الفخرية لجلالة الملك فؤاد الأول حفظه الله مؤسس الجامعة المصرية، كما تشرفت بإهداء هذه الدرجة أيضا لجلالة فيكتور ايمانويل ملك إيطاليا عند تشرفها بزيارته في سنة ١٩٣٣. كذلك منحت هذا اللقب لطائفة من علماء القانون المصريين والأجانب.

وأصبحت الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة بناء على طلب كلية الحقوق:

أولا: ليسانس الحقوق وشهادة المعادلة ودرجة الليسانس تؤهل لوظائف النيابة والقضاء والالتحاق بأقلام قضايا الحكومة والاشتغال بالمحاماة الأهلية والمختلطة والشرعية. كما أنها تعد إعدادا حسنا لمختلف الوظائف الإدارية الحكومية، وتنمى الاستعداد لتولي الأعمال الحرة من مالية وإدارية وغيرها. وشهادة المعادلة ضرورية لحاملي الدبلومات الأجنبية في الحقوق إذا أرادوا الاشتغال بالمحاماة الأهلية والشرعية أو بوظائف القضاء والنيابة بالمحاكم الأهلية.

ثانيا: دبلومات الدراسة العليا في الفروع الآتية:

(أ) القانون الخاص. (ب) القانون العام (ج) الاقتصاد السياسي

وتمهد هذه الدبلومات للحصول علي درجة دكتور في الحقوق.

ثالثا: درجة دكتور في الحقوق. وهي شرط لا بد منه لمن يتولى التدريس في الكلية، كما تمهد للحاصلين عليها من السبل وتفتح لهم من الأبواب فوق ما تهيئة من ذلك درجة الليسانس والدبلومات الخاصة.

رابعا: دبلوم معهد الدراسات الجنائية. وهي تؤهل لوظائف التحقيق والقضاء الجنائي.

خامسا: دبلوم معهد الدراسات الإدارية، وتؤهل للوظائف العامة الإدارية.

سادسا: دبلوم معهد الدراسات الاقتصادية والمالية، وتؤهل للوظائف المالية وللمهن الاقتصادية والتجارية.

سابعا: دبلوم معهد الدراسات السياسية والقنصلية، وتؤهل للوظائف السياسية والقنصلية.[١٥]

[١٥] " راجع الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية " طبعة ١٩٣٣ – من إصدارات محكمة النقض المصرية

بعد أن استعرضنا مختلف المراحل التي اجتازتها كلية الحقوق منذ إنشائها في عام ١٨٦٨ إلى اليوم، مسايرة في ذلك حركة التطورات الاجتماعية والسياسية والقضائية التي تعاقبت على مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر – بعد هذا نرى لزاما علينا أن نختم هذا البحث بكلمة شاملة عن الكلية في عهدها الجامعية الحاضر وما يرجوه لها القائمون بأمرها من مكانة بالغة في رفع مستوى الثقافة المصرية وأثر عميق في توجيه حياتنا العامة.

كلية الحقوق في عهدها الجامعي لم تعد مجرد دار لتوزيع العلم وإجازته على الناشئين وإعداد خريجها لتولي المناصب الفنية من قضاء محاماة، أو المناصب الحكومية والإدارية المختلفة، أو المهن التي تتطلب في القائمين بها ثقافة اقتصادية ومالية. كلا لم تعد مهمتها

في المجتمع المصري مقصورة على هذه الرسالة الفذة فحسب، بل إن لأساتذتها إلى جانب هذه الرسالة الخطيرة رسالة أخرى أوسع نطاقا وأرحب أفقا، فهم يقومون:

أولا: بدراسة القوانين المتبعة في الدولة والنظم القضائية والإدارية والسياسية والاقتصادية بها.

ثانيا: بدراسة التطبيق العملي لهذه القوانين والنظم كما يظهر في أحكام القضاء وفي الإجراءات الحكومية والإدارية والمالية وفي مظاهر النشاط الاقتصادي الفردي.

ثالثا: بدراسة البيئة الاجتماعية التي تسري فيها هذه القوانين والنظم وأثر كل هذا في التطبيق العملي.

رابعا: باستبانة وجوه النقص الذي يفتقر إلى تكملة، ومواطن الخلل الذي يستلزم الإصلاح، وتمحيص كل ذلك في الجو العلمي الهادئ حتى تمهد بذلك سبل العمل أمام السلطات المختصة.

ووسيلة الأساتذة في أداء هذه الرسالة هي وضع المؤلفات العلمية التي يرمون بها جهد طاقتهم إلى تحقيق هذه الأغراض الأربعة.

ولما كانت المؤلفات متباعدة في سنوات ظهورها، وكان العلم يتقدم بخطى واسعة لا تدركه المؤلفات إلا بعد حقبة من الزمن، أصدر أساتذة الكلية منذ سنة ١٩٣١ مجلة علمية دورية "مجلة القانون والاقتصاد" للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية. وقد أشرفت المجلة الآن على سنتها الرابعة بعد أن

أخرجت الكثير القيم من البحوث القانونية والشرعية والاقتصادية باللغة العربية واللغات الأجنبية فيما يقرب من أربعة آلاف صفحة. كما لم تقتصر مجهودات الأساتذة على هذه المجلة، بل أمدوا مختلف المجلات العلمية التي تظهر في مصر باللغات العربية والأجنبية ببحوث كثيرة، كما اشتركوا في البحث والنشر بالمجلات العلمية الكبرى التي تصدر في الخارج.

لم يقتصر مجهود الكلية في اضطلاعها بهذه الرسالة على ما سبق ذكره، بل اشتركت في المؤتمرات الدولية، كالمؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد بلاهاي في أغسطس سنة ١٩٣١، وقدمت بحوثا قيمة في المواضيع التي كانت محل بحث المؤتمر، كما شعرت الدولة بحاجتها لأن يمثلها أساتذة الحقوق في المؤتمرات الدولية

التي تدعى إليها والمتعلقة بشؤون تخصصت فيها الكلية، فاشتركت بأستاذ من هيئتها في تمثيل الحكومة المصرية بالمؤتمر الدولي للعلوم الإدارية الذي انعقد بفينا صيف سنة ١٩٣٣، كما اشتركت بأستاذ من هيئتها في تمثيل الحكومة بالمؤتمر الدولي لقانون العقوبات الذي انعقد بمدريد في خريف سنة ١٩٣٣.

ذلك مبلغ أداء الكلية في عهدها الجامعي لإحدى رسالتيها. أما رسالتها الأخرى فقد حققتها بأنجع الوسائل وأصلح الاساليب البيداغوجية. فالطالب الذي يلتحق بالكلية يمر في القسم الإعدادي، فيقضي فيه عاما يهيئه خير تهيئة للدراسات القانونية والاقتصادية التي سيخوض غمارها في خلال السنوات الاربع التالية التي سيقضيها في قسم الليسانس. وروعي في قسم الليسانس إنماء ملكاته

الذاتية في البحث الخاص، فنظمت للطلبة قاعات بحث إجبارية في كل فرقة من فرق الدراسة، كما روعي أيضا إجادة تدريبه العملي في تطبيق القانون على الوقائع حتى تتحول الدراسة القانونية من دراسة نصوص جامدة إلى دراسة حية عملية، فنظمت للطلبة محاضرات في المواد القانونية التي يتسع فيها مجال التطبيق العملي. فإذا استكمل الطالب دراسته في قسم الليسانس وأراد المزيد من الثقافة القانونية فأمامه قسم الدكتوراه بفروعه الثلاثة من قانون خاص وقانون عام واقتصاد، يمكنه أن يتوفر على دراسة فرعين منها ثم يشرع في وضع رسالته، ولا تقبل منه الرسالة حتى تتحقق الكلية من أنه قد أضاف نتاجا إلى ذخيرة العلم العامة.

فإذا اكتفى بما حصل عليه من الثقافة القانونية في قسم الليسانس، وأراد التخصص من الجهة العملية في أحد فروع الدراسة، فأمامه المعاهد المختلفة حيث يتلقى التطبيق العملي من أعلام هذه الدراسة، سواء أكانوا من رجال الكلية أم من الإخصائيين ممن -تندبهم الكلية لفائدة طلبة المعاهد.

ولقد عنيت الكلية في أداء رسالتها الأولى بأن تجعل الأداة في حمل هذه الرسالة إلى طلابها هي لغة البلاد "اللغة العربية" فجعلتها اللغة الأساسية في التدريس، بعد أن كانت اللغة الأساسية في العهود السابقة هي اللغة الإنجليزية طورا، واللغة الفرنسية طورا آخر. وكان من جراء الاعتماد على اللغة العربية أن كثرت المؤلفات القانونية بها في كل فروع القانون الخاص والعام، وكذلك

في فروع الدراسة الاقتصادية. ورأت الكلية بعد أن أعطت لغة البلاد هذه المكانة الرفيعة أن تحرص على استدامة الصلة في نشاطها العلمي، بالحركة العلمية العالمية، ولما كانت اللغة الفرنسية هي أداة التفاهم الدولي في الحيز القانوني فقد رأت أن يأخذ طلبتها بالتعمق في هذه اللغة من الوجهة القانونية، حتى يكونوا قادرين على الاستزادة من المناهل العلمية الفرنسية، خصوصا وتشريعنا لا زال مستندا في أكثر مصادره إلى التشريع الفرنسي. وتحقيقا لهذه الغاية عملت الكلية على تمكين طلبتها بقسم الليسانس من دراسة أجزاء من المواد القانونية باللغة الفرنسية، كما جعلت التدريس بقسم الدكتوراة في بعض المواد بهذه اللغة كذلك.

أسماء عمداء مدرسة الحقوق ١٨٩١- ١٩٢٤	
المسيو فيكتور فيدال باشا	من اكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١
المسيو كارل كوستو	من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلي مايو سنة ١٩٠٢
المسيو انمولان	من ٢٤ سبتمبر سنة١٩٠٢ إلي٣سبتمبر سنة١٩٠٦
المسيو ادوار الامبير	من٢٣أكتوبر سنة١٩٠٦إلي٢٥سبتمبر سنة١٩٠٧
المستر وهل	من٢٦سبتمبر سنة١٩٠٧إلى٣١ديسمبر سنة١٩١٢
المستر كوريس شلدون ايموس	من أول يناير سنة١٩١٣ إلى٦يوليه سنة ١٩١٥
المستر ولتون	من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥إلى١١يناير سنة١٩٢٣
علي ماهر بك	من ٣٠ابريل سنة١٩٢٣إلى ٢١نوفمبر سنة١٩٢٤



جامعة القاهرة عند إنشاءها

نظرة على تاريخ تعليم القانون في العالم

الفصل الثاني

نظرة على تاريخ القانون في العالم

عرف العالم كليات القانون منذ عدة قرون، وقد تطورت تطوراً كبيراً حتى أصبحت على الصورة التي نعرفها اليوم. وقد تأسست جامعة بولونيا (إيطاليا)، كأول جامعة في أوروبا في القرن الحادي عشر وركزت على تدريس القانون فقط. ويقال إن اللقب الأول للطبيب تم تطبيقه على أولئك الذين أكملوا دراستهم في القانون.

يمكن إرجاع أصول أول جامعة في أوروبا إلى أواخر القرن الحادي عشر، عندما بدأ تدريس القانون الروماني في بولونيا. وكانت الجامعة التي تشكلت هناك هي موقع ولادة الفقه الروماني بعد إعادة اكتشاف الملخص، وهو تجميع جستنيان للقانون الروماني، والذي كان قد فقده العلماء لمدة خمسة قرون. في غضون بضعة عقود من ظهور دراسة القانون الروماني، تم أيضًا تقديم مرسوم غراتيان، وهو تجميع وتوليف ضخم لقانون الكنيسة، في

بولونيا، وأطلق دراسة القانون الكنسي كعلم قانوني. كانت هذه النصوص والأعمال التي ألهمتها بمثابة محفزات عززت ظهور تقليد قانوني في العصور الوسطى في كل من القانون المدني والكنسي والذي سرعان ما امتد عبر أوروبا ووفر الأساس لقرون من التطور القانوني الغربي.

كان تقدم فقه العصور الوسطى قوة دافعة في تطوير الجامعات في العصور الوسطى، حيث شق الإحياء القانوني في بولونيا طريقه، عبر أعظم الأساتذة في ذلك الوقت، إلى المدارس الناشئة في باريس وأكسفورد وفي جميع أنحاء القارة الأوروبية. . حتما، أدى التوسع في التعليم القانوني إلى تغيير الثقافة والممارسة القانونية. ركزت نصوص وتعليقات قانون العصور الوسطى بشكل متزايد على العناصر الإجرائية والعملية للقانون، مما يعكس احترافية المحامين المدنيين والكنسيين وأهمية المعرفة في كلا مجالي القانون للممارسين. كان للطلب المتزايد على كل من التدريس القانوني والممارسة

القانونية تأثيرًا عميقًا على تاريخ الكتاب، مما أدى إلى تعزيز أنظمة جديدة لإنتاج الكتب وعرضها والتي أثرت على الطريقة التي تم بها تنظيم وقراءة وإعادة إنتاج المخطوطات القانونية، ثم الأعمال المطبوعة لاحقًا. قرون بعد ذلك.

كانت بولونيا معروفة كمركز لتعلم الفنون الليبرالية منذ عام ١٠٠٠ بعد الميلاد، لكنها ازدهرت حقًا كمركز لتطوير الفقه كعلم، سواء من خلال إحياء القانون الروماني أو تقاليد القانون المدني من قبل أساتذة الأوائل مثل إيرنيريوس. وبلغار وآزو وأكورسيوس، وكان يرمز إلى نقطة التحول في دراسة القانون الكنسي التي تميز بها جراتيان ومرسومه.

انتشرت سمعة هؤلاء العلماء المقيمين في بولونيا كمدرسين للقانون - ولكن بشكل خاص كمسردين ومعلقين على القانون - على نطاق واسع، حيث جذبت الطلاب إلى تلك المدينة من جميع أنحاء إيطاليا وشمال

جبال الألب، وأرسلت العلماء المدربين في بولونيا مرة أخرى لتأسيس مراكز عظيمة للتعليم القانوني في جامعات العصور الوسطى الأخرى مثل أكسفورد وباريس (كلاهما تأسس في القرن الثاني عشر)، ومونبلييه، وأورليانز، وسلامنكا (القرن الثالث عشر)، على سبيل المثال لا الحصر من أوائل الجامعات.

اكتسب مدرسو وطلاب القانون في بولونيا درجة إضافية من الأمن والهيبة عندما نشر الإمبراطور الروماني المقدس فريدريك بربروسا في عام ١١٥٥، مرسوم Authentica Habita، الذي وضعهم تحت الحماية الإمبراطورية. كان تدريس القانون في بولونيا في الأصل مؤسسة خاصة حيث يقوم المعلمون بجمع الرسوم مباشرة من الطلاب. ولم يكن هناك حرم جامعي أو دعم عام أو إطار مؤسسي. الطلاب، الذين توافدوا على بولونيا من أجل الحصول على التعليم المهني في خدمة الحكام الأقوياء في كل من الدولة والكنيسة، اجتمعوا

أولاً في مجتمع من العلماء يُعرف باسم Studium، أو Universitas studiorum.[16]

▪ كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية

في البداية، لم تكن كليات الحقوق شائعة في الولايات المتحدة حتى القرن التاسع عشر. فأولئك الذين أرادوا دراسة القانون كانوا من النخبة، وتعلموا في إنجلترا، وانتقلوا إلى أمريكا. خلال هذا الوقت، أصبح معظم الناس الذين يعملون كمحامين يعتمدون فقط علي قراءة النصوص القانونية الكلاسيكية، وعلي الدراسة المستقلة، والتدريب المهني والكتابي تحت إشراف محامٍ ذي خبرة. ناهيك عن بعض القراءات النظرية والفلسفية الشائعة لشيشرون وسينيكا وأرسطو وآدم سميث ومونتسكيو وغروتس بالإضافة إلى بعض المقتطفات من الكتاب المقدس.

[16] https://www.law.berkeley.edu/research/the-robbins-collection/exhibitions/medieval-law-school/

وقد واجه المحامون مقاومة في أمريكا الاستعمارية بسبب دورهم الهرمي في التاريخ الإنجليزي. بدأ العداء في التلاشي بعد الحرب الثورية، وبدأت الحكومات في العمل بشكل أكبر مع المهنيين القانونيين الذين تلقوا تدريبًا في اللغة الإنجليزية. ونتيجة لذلك، أصبح التعليم القانوني مختلفًا تمامًا عن التعاليم القانونية الإنجليزية لأنه أزال وصمة العار التي تقول إن النخبة فقط هي التي يمكنها دراسة القانون.

كانت أول مؤسسة كان هدفها الوحيد تدريس القانون هي كلية ليتشفيلد للحقوق، التي افتتحت في عام ١٧٨٤. وأدى نجاح هذه المدرسة إلى إنشاء جامعات عليا أخرى، بما في ذلك جامعة هارفارد، وييل (١٨٤٣)، وكولومبيا (١٨٥٨). ومع ذلك، ظل تعلم القانون في الغالب عبارة عن تدريب مهني وكتابي حتى تسعينيات القرن التاسع عشر.

في عام ١٨٧٨، تم تشكيل نقابة المحامين الأمريكية، وبدأت في الضغط على الولايات للحد من عدد الأشخاص المقبولين لممارسة القانون من خلال مطالبة الأفراد بإكمال عدة سنوات بشكل مناسب في مؤسسة الدراسات العليا. تم إنشاء رابطة كليات القانون الأمريكية عام ١٩٠٦ ثم قررت أن تتكون كلية القانون من ٣ سنوات دراسية.

التحول الكبير في تعليم القانون

و قد شهد تعليم القانون في العالم تطورات هائلة منذ تأسست أول جامعة أوربية في بولونيا و حتي الآن ، و كان أهم هذه التطورات التحول الكبير الذي قدمه أستاذ القانون الأمريكي " كريستوفر كولومبوس لينجدل " في عام ١٨٩٠ و ذلك حينما وضع نظريته Case Study "method " و هي النظرية التي تهتم بالدراسة التطبيقية للنظريات القانونية كوسيلة لإثبات صحة النظرية من عدمه و قد كان لهذا التحول الهام أثر كبير على دراسة

القانون في كلية القانون في جامعة هارفارد و التي كانت يدرس بها كريستوفر لينجدل و قد انتشر هذا الأسلوب في كافة كليات القانون بالولايات المتحدة الأمريكية و كانت تلك النقطة هي بداية ما يعرف بالعصر الحديث لتعليم القانون في الولايات المتحدة الأمريكية .[١٧]

و قد مثل هذا التحول نقطة هامة في تحول تعليم القانون من المدرسة الكلاسيكية لتعليم القانون إلى المدرسة التطبيقية التي تعتمد على فكرة التطبيق كمعيار لتقييم النظرية القانونية و لاحقاً انتقلت تلك النظرية إلى الكثير من كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية و قد أدى ذلك إلى تطور العلوم القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً كما كان لذلك بالغ الأثر على طرق و مناهج التدريس في تلك الكليات و يمكن أن يعتبر ذلك واحداً من أهم الأسباب التاريخية

- Chase Anthonu. " the birth of the modern law school " American journal of legal history 1979

لتقدم كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية على نظيراتها من كليات القانون في العالم .

وقد كانت غالبية مدارس القانون قبل بزوغ نظرية " لينجدل " تأخذ المذهب السقراطي في تدريس وفهم مواد القانون.

و يمكن فهم نظرية كريستوفر كولومبس لينجدل " the case study method" على النحو التالي " أنها تعتبر بمثابة تطوير الأسلوب تعليم القانون من خلال تطوير اللغة القانونية و المناهج حيث يمكن تطبيق النظرية في الواقع العملي لإثبات صحة النظرية على غرار الطريقة التي أسسها البروفيسور " إيليوت " في تدريس المناهج في كلية الطب ، حيث أعتمد أسلوب الدراسة المعملية التي تعتمد أسلوب المحاكاة للواقع العملي من خلال تدريب الطلبة على التعرف و التعامل مع أجساد المرضى و ليس فقط على الكتب التي تتضمن الطبية. [١٨]

---

[18] Foucault, The birth of the clinic 1973

و في نفس العام الذي تم عرض نظرية " case study method" في كلية القانون جامعة هارفارد، أسس رئيس الجامعة " إيليوت" لنظريته في التعليم الطبي في ذات الجامعة.

وتعتبر تلك الفترة هي بمثابة التأسيس للبيداغوجية الحديثة حيث نقلت هذه النظريات علم التربية من المنهج القديم " البيداغوجية القديمة" والتي تعود إلى الأصل اليوناني " السقراطي " إلى البيداغوجية الحديثة القائمة على المحاكاة والتطبيق، والتفكير النقدي والمحاجاة المنطقية.

وقد شهدت كليات الحقوق في المجتمعات الغربية تطورات كثيرة وهائلة خلال المئة عام الماضية، متأثرة بالتطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدتها تلك المجتمعات، بداية من الأحداث السياسية الكبيرة كالحرب العالمية الأولى والثانية مروراً بظهور

الكثير من المفكرين والفلاسفة الذين وضعوا الكثير من النظريات القانونية.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين وبزوغ عصر التكنولوجيا والعولمة فيما اصطلح على تسميته بعصر العولمة، حدثت كذلك تحولات كبيرة في طرق ومناهج التدريس في كليات الحقوق، صاحبت هذا التدفق الهائل لاستخدام التكنولوجيا في قطاع التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص.

ففي محاضرة للبروفيسور " ديفيد كيندي " في جامعة كيو بطوكيو في اليابان ، أوضح أنه لا جدال عن أن العمل القانوني و دراسة القانون قد تغيرت بشكل كبير بفعل العولمة و التكنولوجيا و هو ما يحتاج إلى إعادة النظر في كيفية تدريس القانون في كليات القانون لكي يتماشى مع تلك التحولات الحادثة بفعل العولمة ، و ياتي ذلك مع بزوغ مصطلح تدويل " internationalization" و كذلك مصطلح العولمة " Globalization " و الربط بين

التحولات الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية و الاقتصادية الحادثة في العالم و بين طرق التدريس في كليات القانون ، و قد طرح تساؤلاً هاماً حول شكل تطوير أو الإصلاح الذي تحتاجه كليات القانون في العالم ، كما أوضح التحديات و المعوقات التي تواجه التعليم القانوني في عصر العولمة ، ومن بينها المنهج الدراسي و طرق البحث و التدريس و استخدام التكنولوجيا, و محاولة إعادة فهم القانون من منظورٍ دولي و ليس فقط من منظورٍ محلي ، و متابعة التطورات الحادثة في نظريات القانون و أليات تطبيقها .

وفي مقالة أخرى لبروفيسور " سيمون شيسترمانج " أشار إلى أن شهادة ليسانس القانون يجب أن تكون بمثابة تعبير عن كفاءة تقنية لامتلاك أدوات القانون فيما بات بعرف بعصر العولمة. وقد أشار إلى التحولات الكبيرة التي

حدثت ومازالت تحدث في مجال تعليم القانون في العالم، كواحدة من أهم النتائج لظاهرة العولمة.[19]

وفي كتاب أصدره مجموعة من أساتذة القانون في جامعات كاليفورنيا وواشنطن وسياتيل ونيويورك، تحت عنوان " التعليم القانوني في العصر الرقمي " أوضحوا أهمية مجموعة من النقاط الهامة لتحول كليات القانون في العصر الرقمي وهي [20] :-

١- التحول الرقمي داخل كليات الحقوق كوسيلة لعرض مواد القانون من خلال المواقع الإلكترونية.
٢- المصادر المفتوحة كوسيلة لإتاحة نوافذ للبحث القانوني.

---

[19] Chesterman, Simon "the globalization of the legal education" 2008.new York university public law and legal theory working papers. Paper 86.

[20] Legal education in the digital age, Cambridge university press 2012

٣- التحول إلى الأنشطة القانونية كوسيلة للتدريب والمحاكاة.
٤- التحول إلى المكتبة الرقمية بدلاً من المكتبة التقليدية.

في بحثٍ قانوني للبروفيسور " Ndulo" بكلية الحقوق جامعة كورنال بالولايات المتحدة الأمريكية[٢١] تحت عنوان " التعليم القانوني في عصر العولمة وتحديات التنمية " استعرضت فيه التحديات التي تواجه كليات القانون في أفريقيا في عصر العولمة، وقد أشارت في بحثها التحديان الرئيسيان اللذين يواجهان التعليم القانوني في عصر العولمة وهما: -

١- مدى الاستجابة للتحول للبرجماتية في ممارسة القانون في ظل الثورة التكنولوجية.

[21] Muna Ndulo, legal education in an Era of globalization and the challenge of development 2014, Cornell law faculty's publications.

٢- العولمة الحادثة في مجال الاقتصاد والنمو المتسارع في الاحتياجات المتعلقة بالخدمات والأعمال القانونية.

وقد قالت نقلاً عن البروفيسور " Lutz " أن الدول سيقاس فيها تطوير التعليم القانوني بمدى الاستجابة الحادثة في تطوير موضوعات ومناهج التدريس وبالإشارة إلى النقطتين السابقتين.[٢٢]

ولقد أشارت في بحثها إلى التعليم التقليدي الذي كان متبعاً فيما قبل عصر العولمة والذي أصبح لا يتماشى مع المعطيات الحادثة في العالم من تأثيرات لعصر العولمة وعلى رأسها التكنولوجية وقد انتهت في بحثها إلى أن كليات

---

22 Lutz, Robert E 2012 ' Reforming approaches to Educating Transitional Lawyers: Observations from America 61 (3) Journal of legal education 449.

القانون في إفريقيا تحتاج إلى أن تتحول إلى نظام جديد يعتمد على عنصرين أساسيين: -

١- التحول من مناهج القانون ذات الطابع المحلي إلى مناهج القانون المقارن ذات الطابع الدولي.
٢- التحول من التعليم التلقيني إلى التعليم التدريبي الذي يعتمد على إكساب الطلبة المهارات القانونية للتعامل مع معطيات العصر وعلى رأسها استقدام التكنولوجيا في البحث والعمل القانوني.

مستقبل تعليم القانون في
في عصر التكنولوجيا

الفصل الثالث

مستقبل تعليم القانون في

في عصر التكنولوجيا

نحن نشهد حقبة جديدة لتعليم القانون في العالم، إن تقنيات التكنولوجيا المتطورة سوف تؤدي لإحداث ثورة في تعليم القانون بشكل كامل وستعمل على إعادة تشكيل البرامج الدراسية في كليات القانون. بما يستتبع حث أساتذة القانون على إعادة التفكير في المعرفة والمهارات التي يحتاجها الجيل القادم من القانونيين.

سوف يتطلب هذا التحول التكنولوجي المرونة لدي أساتذة القانون لتجاوز الحدود التقليدية للمعرفة القانونية، مما يمهد الطريق لدخول موضوعات جديدة للدراسة داخل أروقة كليات القانون.

ستلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في التعليم القانوني فعلى سبيل المثال، سيكون وصول الطلاب إلى مواد التعلم

الرقمية والمكتبة الرقمية أمراً سائداً. وستخلق أدوات ومنصات التعلم الإلكتروني فرصًا جديدة لتحسين طرق التعلم التقليدية.

سوف يتراجع التعليم القانوني التقليدي لصالح التعليم القانوني في ثوبه الجديد عبر دورات التعلم عبر الإنترنت أو عن بعد بجلسات مباشرة عبر الإنترنت في الفصول الافتراضية.

خلال سنوات قليلة سيتمكن الطالب من استخدام تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز، المدعومة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي، لإنشاء بيئات تعلم محاكاة واقعية. قد يتفاعل طالب القانون مع روبوتات محادثة AI لممارسة مقابلات العملاء؛ مع أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تحاكي سيناريوهات العملاء المختلفة بحيث يمكن لطلاب القانون تطبيق المبادئ القانونية في سياق عملي وتطوير مهاراتهم في حل المشكلات.

في كليات القانون في العالم المتقدم، سيمكن نشر خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل المهام الكتابية والأوراق البحثية وحتى الاستجابات الصوتية أو المرئية لتقييم فهم الطلاب وتقديم ملاحظات شخصية.

مع تغير طبيعة مهنة القانون بشكل جذري من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة على مدى العقد المقبل، تتحمل المؤسسات التعليمية مسؤولية النظر فيما إذا كانت دوراتها تزود طلاب القانون بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح. سيؤدي عدم تحديث المنهج الدراسي لكليات القانون إلى عدم مواكبة هذه الكليات لسوق العمل المتوقع.

وبينما مازال يعتمد بعض طلاب القانون والمهنيون القانونيون بشكل كبير على طرق البحث اليدوية الآن، فمن المرجح أن نري تطبيق الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني. ستتمكن خوارزميات الذكاء الاصطناعي قريبًا من تزويد المتخصصين القانونيين بمعلومات قيمة حول

النتائج المحتملة لقضية ما أو احتمالية نجاح استراتيجية قانونية معينة.

في هذا السياق، من المرجح أن يحتاج تدريس مهارات البحث القانوني إلى زيادة التركيز على زيادة الكفاءة في استخدام هذه الأدوات الرقمية الجديدة لتعظيم إمكانات التكنولوجيا.

تتحمل كافة كليات القانون الآن وليس غداً مسؤولية تثقيف الطلاب حول الآثار الأخلاقية المحيطة باستخدامات التكنولوجيا في الصناعة القانونية وخارجها. سيعني هذا أهمية متزايدة في الدورات التدريبية التي تغطي موضوعات مثل خصوصية البيانات والأمن السيبراني والملكية الفكرية في العصر الرقمي والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية.

في النهاية، سيكون الجيل القادم من المهنيين القانونيين هو الذي سيتعين عليه مواجهة التحديات الأخلاقية

والقانونية الوفيرة التي تطرحها التقنيات الجديدة الناشئة. لتحقيق النجاح، سيحتاجون إلى فهم ليس فقط الأطر القانونية الحالية المعمول بها، ولكن أيضًا أن يكونوا مجهزين لاستكشاف كيف ستحتاج هذه الأطر إلى التكيف والتحويل لمواكبة هذا المشهد المتغير بسرعة.

وقبل أن نستعد لطرح النموذج الجديد للتعليم في كليات القانون، فهناك مخاوف معقولة من أن الطلاب في بيئة افتراضية بالكامل قد يفوتون التفاعلات وجهاً لوجه والتي يمكن أن تؤثر على عمق المناقشة والتفكير النقدي وتنمية المهارات العملية، وهو ما يعني ضرورة الاستمرار في المحاضرات التفاعلية جنباً إلى جنب مع المحاضرات عن بعد.

في النهاية، سيكون على النموذج الجديد للتعليم أن يسخر فوائد التكنولوجيا مع الحفاظ على الجودة والتطبيق العملي.

تدريب طلبة القانون على المهارات الرقمية على نطاق واسع

يؤدي تسارع التطور التكنولوجي إلى ثورة في عالم الأعمال والمجال القانوني ليس استثناء من ذلك. إن التداعيات التي ستخلفها التكنولوجيا ستكون عميقة على الأفراد، والمؤسسات، والمجتمعات. كيف يمكن للمجتمع القانوني مواجهة التحديات التي يطرحها التغيير وإدراك الفرص التي توفرها؟ إن الحاجة ملحة لضرورة وجود ألية لتدريب طلبة القانون على المهارات الرقمية واستخدام التكنولوجيا.

ما هي المهارات الرقمية؟ يُنظر إلى السؤال بشكل أفضل من منظور السوق - ما هي المهارات التي يتطلبها أصحاب العمل؟ أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) مؤخرًا تقرير مستقبل الوظائف لعام ٢٠٢٣، حيث أدرج أهم مهارات للقوى العاملة اليوم. وتشمل القائمة: التفكير التحليلي. والتفكير الإبداعي؛ المرونة؛ الدافع والوعي

الذاتي. الرغبة في التعلم مدى الحياة؛ محو الأمية التكنولوجية الاعتمادية والاهتمام بالتفاصيل؛ التعاطف والاستماع الفعال؛ القيادة والتأثير الاجتماعي؛ ومراقبة الجودة.

ولا تتوافق هذه المهارات مع ما يتم تدريسه في معظم المدارس ومؤسسات التعليم العالي. ويجب أن يعتمد طلبة القانون على مصادر أخرى لاكتساب المهارات التقنية التي تتطلبها الأعمال الرقمية.

تحتاج كليات القانون إلي اعتماد مناهج دراسية تضمن تدريب طلبة القانون علي المهارات الرقمية للأعمال القانونية، مثل التدريب علي استخدام التكنولوجيا في التقاضي عن بعد و البحث القانوني الإلكتروني الحاسب الآلي و الإنترنت بشكل فعال في الاعمال القانونية.

تحتاج كليات القانون للتخلي عن النموذج التقليدي للدراسة والانتقال إلي نموذج يتوافق مع متطلبات سوق العمل و مع التطور التكنولوجيا الهائل.

تحتاج كليات القانون لدعم الإبداع والابتكار في تصميم حلول قانونية حديثة باستخدام التكنولوجيا.

وفي النهاية، ليس أمامنا كثير من الوقت، على كليات القانون أن تبدأ اليوم وليس غداً في وضع مناهج تتواكب مع هذه المستجدات الهائلة التي سوف تغير عالمنا بشكل كبير.

المعرفة الرقمية لطلبة القانون ومستقبل تعليم القانون

الفصل الرابع

المعرفة الرقمية لطلبة القانون

ومستقبل تعليم القانون

مقدمة

حاول المجتمع القانوني لفترة طويلة الابتعاد عن التكنولوجيا وقد أدي ذلك إلى تأخر دخوله – على عكس ما حدث في المجتمعات العلمية والاقتصادية - في سباق الدخول إلى القرن الحادي والعشرين. وهذا على الأقل واحد من الانطباعات العامة المرتبطة عادة بالمجال القانوني. وفي الوقت الذي زادت فيه استخدامات التكنولوجيا بوتيرة متزايدة، وعلى حد قول العديد من الخبراء، فإن القطاع القانوني قد عجز عن مواكبة ذلك التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا وهو غارق في الممارسات القديمة التي لا تشجع على الابتكار ولا تدعم

السهولة في تقديم الخدمات والبدائل الفعالة من حيث التكلفة كذلك.

المعرفة القانونية وطلبة القانون

أصبح الابتكار واستخدام التكنولوجيا سمة القطاع القانوني الآن. ويمكن قول الشيء نفسه بشكل كامل فيما يتعلق بتعليم المهارات الرقمية لطلبة القانون. وعلي النقيض فإن قادة التعليم القانوني في دول العالم النامي مازالوا بعيدين عن إبداع نماذج الابتكار في قطاع التكنولوجيا القانونية وبما لذلك من أثر كبير على العمل القانوني والقضائي بالسلب، ومن هذا المنطلق فإنه من المقترح إعادة التفكير من أجل وضع طرق تعليم وتدريب لطلاب القانون على المهارات الرقمية لدخول عالم التكنولوجيا من اجل نقلهم إلى التفكير المستقبلي من خلال التأكد من أنهم قانونيون يستطيعون التعامل مع العالم الرقمي.

إن الافتراض القائل بأن القانونيين يكرهون المخاطرة باستخدام التكنولوجيا ليس بلا أساس، في الواقع، الكثير من أسباب استعداد القانونيين لاستخدام التكنولوجيا بشكل عام ينبع من مدي تدريبهم على المهارات الرقمية والتكنولوجية.

ويمكن تفسير ذلك بغياب المنهجية الدراسية في كليات الحقوق التي تتبني تطوير مهارات طلبة القانون الرقمية والتكنولوجية من خلال إدماج برامج تدريبية وتعليمية حول المهارات الرقمية وتطبيقات استخدامها في العمل القانوني مثل المحكمة الرقمية والتقاضي والتحكيم الإلكتروني.

وقد تبنت كليات الحقوق المرموقة حول العالم مبادرات تعليمية دشنها أساتذة قانون وقضاة من أجل استحداث برامج لتدريب طلاب القانون على المهارات القانونية وتطبيقاتها في العمل القانوني والقضائي.

و تشير الأبحاث التي قامت بها جمعية القانون بالولايات المتحدة الأمريكية ABA[٢٣] ، إلي احتياج طلاب القانون إلى إتقان التقنيات و المهارات الرقمية الأساسية مثل الإيداع الإلكتروني ، و صياغة المستندات ، إدارة المستندات القانونية واستخدام البريد الإلكتروني علاوة على ذلك ، غالبًا ما يفتقر غالبية المحامين الممارسين لذلك وفقًا لتقييم أجراه الباحثين ، و من أجل إعادة التفكير في تعليم طلاب القانون المهارات الرقمية ، يجب أن يحصلوا على الأساس العلمي لذلك ، و قد تم اقترح إنشاء منهج محو الأمية الرقمية لطلاب القانون في كلية القانون بجامعة نيويورك منذ عدة سنوات.

وقد أوصي مجلس التعليم القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج منهج دراسي لدراسة المهارات الرقمية والمعرفة الرقمية والتكنولوجية لطلبة القانون وبما

[٢٣] تأسست نقابة المحامين الأمريكية في ٢١ أغسطس ١٨٧٨، وهي ليست خاصة بأي ولاية قضائية في الولايات المتحدة.

يتضمن ذلك من تدريب عملي وتطبيقي على تلك المهارات.

وتعمل التقنيات الرقمية على تغيير حياة القانونيين اليومية. ويمكن الآن أداء العديد من المهام الروتينية بواسطة أجهزة الكمبيوتر أو الذكاء الاصطناعي. وهذا يخلق نماذج أعمال جديدة ويزيد من الكفاءة. وتطرح هذه التغييرات أيضًا تحديات جديدة للتدريب القانوني. وقد ادرجت بعض الجامعات في أوروبا والولايات المتحدة "قانون الرقمنة" في منهاج التدريس في كلية الحقوق.

ويقول أحد الأستاذة في كلية القانون والاقتصاد في ألمانيا أنه من المهم معرفة كيفية تعامل القانون مع الرقمنة. على سبيل المثال، تلعب "التكنولوجيا القانونية" بالفعل دورًا مهمًا في مكاتب المحاماة والشركات اليوم، في حين أن برنامج دراسة القانون لدينا لم يعالج هذا الموضوع بعد. نريد مواجهة هذا من خلال مجال تركيزنا الجديد: يجب

أن يكون الطلاب مناسبين للمجالات التي سيتعين عليهم حتمًا التعامل معها في حياتهم المهنية ".

ولأن الرقمنة لا تتوقف عند عتبة الخبرة القانونية. وبالتالي، فإن مجال التركيز الجديد يشمل محاضرات حول الرقمنة في القانون المدني والعام والجنائي، كما ينصب التركيز الجديد على التطورات الحالية في مختلف المجالات، مثل رقمنة قانون الشركات، وقانون حماية البيانات والتقنيات الجديدة، وblockchain وعلاقتها القانون، والرقمنة والتمويل، وتأثيرات الذكاء الاصطناعي على القانون.

وفي بعض كليات القانون أصبح هناك مختبر الابتكار القانوني لضمان معالجة الموضوع أيضًا على مستوى البحث. والهدف هو تزويد الطلاب بالأدوات اللازمة ومنصة لتضع أنفسهم بنجاح في عالمنا الذي يحركه الابتكار من خلال المحاضرات الدورية واللقاءات ومجموعات العمل.

المحاماة والمعرفة الرقمية

لقد أحدث التطور وثورة التكنولوجيا في العقود القليلة الماضية تغييرات كبيرة في ثقافة العمل. وتتطلب التغييرات المذكورة اعتماد "المعرفة الرقمية" في مكان العمل. ولقد أصبحت مهنة المحاماة، التي تعتبر واحدة من أقدم المهن، أكثر تطلبًا في الوقت الحاضر للتحول للتكنولوجيا. وبالتالي، تتعزز المهنة من خلال "المحاماة الرقمية" ومع نمو التكنولوجيا الجديدة. يشير مفهوم "المحاماة الرقمية" إلى اعتماد تقنية جديدة في الممارسة القانونية وهو أمر ضروري لمهنة المحاماة في السيناريو الحالي. تساعد المحاماة الرقمية كذلك في تطوير مهارات التفكير النقدي لدى الفرد، وتعزز نظرة القانون والمجتمع وتطور القدرة المهنية على التفوق في هذه المهنة.

ومع مرور الوقت، سيفتح تقدم التكنولوجيا الجديدة آفاقًا جديدة في مجال القانون. وفي الآونة الأخيرة، ومع نمو التكنولوجيا الجديدة، تم تحديث أنظمة المحاكم

التقليدية، واجتماعات العملاء مع القانونيين، والأدوار القانونية التقليدية من خلال إجراء محاكم افتراضية، وإصدار نسخ مصدقة من الأحكام عبر الإنترنت، وتسهيل الإيداع الإلكتروني لطلبات الكفالة وما إلى ذلك. على سبيل المثال، تبنت المحكمة العليا والعديد من المحاكم العليا مؤخرًا المحاكم الافتراضية (VCs) تحت ضغط هائل لاستعادة نظام العدالة أثناء هذا الوباء. علاوة على ذلك، اتبعت العديد من المحاكم أيضًا مؤتمرات الفيديو أثناء هذا الوباء بإرشادات مناسبة. ومع هذا النموذج الجديد المتغير، يطلب المجتمع أيضًا إجراءات أسرع من نظام إقامة العدل من خلال الرقمنة الكاملة للقضاء. وتؤكد عملية الرقمنة هذه على اهمية المحاماة الرقمية الذكية التي يمكن من خلالها الإيداع الإلكتروني والتداول الإلكتروني للمستندات والمحاكمات الإلكترونية.

وبالمثل، فإن معظم شركات المحاماة تدافع عن المحاماة الرقمية لإدارة أعمالها اليومية من خلال عقد اجتماعات

العملاء عبر الإنترنت، ودراسة أوراق القضايا. علاوة على ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) سيجعل مهنة القانون أسرع وأكثر ذكاءً. وفي تقارير صدرت مؤخرًا، أشارت إلى أن جلسات الاستماع الافتراضية تجلب الجميع إلى منصة واحدة وتفتح فرصًا جديدة لتمكين المحامين الشباب.

لقد أصبح التقدم التكنولوجي من الضروري للمهنيين القانونيين اعتماد حلول تقنية مثل Zoom و Google Meet وWebex وأنظمة مؤتمرات الفيديو الأخرى. بصرف النظر عن هذا، فإن المحاكم عبر الإنترنت، والعمل عن بعد، والمكتبات الإلكترونية، ومساحات العمل الرقمية، والتوقيعات الرقمية وإدارة القضايا لها نفس الأهمية ولا يمكن تغييرها بالنسبة للمهنة. للحصول على محاماة رقمية ناجحة، ويتعين على المرء تقوية وتعزيز ورفع المهارات والتركيز على التعاون وتبني التكنولوجيا.

ويجب على الطامحين الذين يرغبون في دخول مهنة القانون الآن تحديث معارفهم الرقمية مع تقدم التكنولوجيا الجديدة. وخاصة بالنسبة للمهنيين الشباب وطلاب القانون، فمن الضروري أن يكون لديك مجموعة واسعة من المهارات التكنولوجية لتزدهر في مكان العمل القانوني في المستقبل. كما أن دور كليات الحقوق في بناء المعرفة الرقمية والمحاماة الرقمية أصبح له أهمية قصوى.

التكنولوجيا القانونية ومستقبل تعليم القانون

الفصل الخامس

ا لتكنولوجيا القانونية ومستقبل تعليم القانون

التكنولوجيا القانونية، Legal Tech، تشير إلى استخدام التكنولوجيا والبرمجيات لتقديم الخدمات القانونية ودعم الصناعة القانونية. وغالبًا ما تكون شركات التكنولوجيا القانونية عبارة عن شركات ناشئة يتم تأسيسها بغرض تغيير السوق القانوني التقليدي المحافظ إلي الأفضل.

وتستخدم التكنولوجيا القانونية تقنيات جديدة، من الذكاء الاصطناعي إلى تقنية blockchain، لتقديم خدمات قانونية بشكل أفضل وأكثر كفاءة ومساعدة في معالجة الأعباء التنظيمية والامتثال بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ويشار إلى التكنولوجيا في القطاع القانوني أيضًا باسم التكنولوجيا القانونية.

وتاريخيًا، تم استخدام مصطلح "التكنولوجيا القانونية" للإشارة إلى تقنية شركة المحاماة المستخدمة للمساعدة في ممارسة الإدارة والمحاسبة وإعداد الفواتير وتخزين المستندات واسترجاعها. ولكن منذ عام ٢٠١١ تقريبًا، تطور المصطلح ليشمل الحلول التي تجعل الوصول إلى العدالة أسهل للجمهور، وربط الجمهور بالمحامين من خلال الأسواق عبر الإنترنت والخدمات المطابقة.

في عام ٢٠١٩، حققت التكنولوجيا القانونية ١٧ مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن ينمو سوق الشركات الناشئة في مجال القانون والتكنولوجيا بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ ٢٨٪ ويحقق إيرادات تبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥.

ومن خلال التكنولوجيا القانونية يتم استخدام أساليب وتقنيات مختلفة للمهام القانونية. ويتم استخدام هندسة البرمجيات التقليدية وتقنيات الويب لمهام مثل

توفير الوصول إلى السوابق القضائية من خلال الأرشفة الإلكترونية.

وتشير التكنولوجيا القانونية تقليديًا إلى تطبيق التكنولوجيا والبرمجيات لمساعدة المحامين الأفراد وشركات المحاماة والشركات المتوسطة والكبيرة الحجم في إدارة الممارسة وأتمتة المستندات وتخزين المستندات والبحث القانوني، وقد تطورت Legal Tech لتصبح أكثر ارتباطًا بالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تحسن ممارسة القانون من خلال منح الأشخاص إمكانية الوصول إلى البرامج عبر الإنترنت أو عن طريق ربط الأشخاص بالمحامين بشكل أكثر كفاءة من خلال الأسواق عبر الإنترنت.

وقد كانت هناك محاولات مختلفة لتصنيف المشاريع والشركات في قطاع التكنولوجيا القانونية، وقاعدة البيانات البارزة لهذه الخدمات هي مشروع CodeX لكلية القانون بجامعة ستانفورد.

ومنذ السبعينيات وحتى التسعينيات كانت هناك عدة محاولات أكاديمية لإضفاء الطابع الرسمي على التفكير القانوني التكنولوجي حيث انعقد المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي والقانون (ICAIL) منذ عام ١٩٨٧. وكان نظام الذكاء الاصطناعي القانوني المتوفر تجاريًا عبارة عن نظام خبير أصدرته جامعة أكسفورد في عام ١٩٨٨ لإخبار المستخدمين إذا كان هناك تشريع جديد ينطبق عليهم قانون الضرر الكامن.

و منذ عام ٢٠٠٠ ، كانت هناك محاولات أخرى للقيام بالمهام القانونية أسهل باستخدام مناهج التعلم الآلي و ساعدت أدوات الترميز التنبؤية المحامين على التنبؤ بالوثائق التي كانت ذات صلة أو غير ذات صلة بالدعوى ، بعد أن تم تدريبهم على مجموعة فرعية من الوثائق.

وفي عام ١٩٧٥ في الولايات المتحدة، بدأ المركز القضائي الفيدرالي مشروع COURTRAN للتسجيل الإلكتروني لسجلات المحكمة. تم استخدام هذا في البداية في

القضايا الجنائية، ولكن تم تكييفه لاحقًا لإدارة القضايا المدنية. وتم استبدال COURTRAN بنظام إدارة الحالة المتكامل في منتصف الثمانينيات. وتم إنشاء معهد المعلومات القانونية في عام ١٩٩٢، في جامعة كورنيل بهدف تسهيل الوصول إلى القانون، وبدء توفير الوصول إلى قرارات المحكمة العليا الأمريكية. بدأ تطوير نظام PACER للوصول إلى سجلات المحكمة في جميع أنحاء البلاد، في عام ١٩٩٠ وبحلول منتصف التسعينيات، كانت ١٨٠ محكمة فيدرالية تقدم الوصول إلى سجلات المحكمة مقابل رسوم عبر الوصول إلى الإنترنت عبر الاتصال الهاتفي. وفي قانون الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٢ حددت الرسوم إلى الحد الضروري فقط. وضع قانون المحاكم المفتوحة لعام ٢٠٢٠ خطة لجعل PACER مجانيًا للاستخدام بحلول عام ٢٠٢٥.

وقد أصبح استخدام الأدوات للمساعدة في البحث القانوني أمرًا شائعًا جدًا في المجال القانوني. وتقدم الشركات التجارية مثل Practical Law Company

وLexisNexis وReuters خدمات حيث يمكن للمحامي أن يدفع مقابل البحث عن السوابق القضائية والعقود وإرشادات الممارسة. في بعض البلدان، و يمكن الوصول إلى السوابق القضائية مجانًا باستخدام الإنترنت: في أستراليا، يوفر معهد المعلومات القانونية الأسترالي، أوستلي، حرية الوصول لقراءة بعض قرارات المحاكم؛ و في المملكة المتحدة، يقوم معهد المعلومات القانونية البريطانية والأيرلندية (BAILII) بتقديم خدمة مماثلة ، و في الولايات المتحدة يوفر مشروع الوصول إلى قانون السوابق القضائية الوصول إلى الكثير من السوابق القضائية الأمريكية.

ويُنظر إلى الصناعة القانونية على نطاق واسع على أنها محافظة وتقليدية بطبيعتها، حيث أشارت شركة Law Technology Today إلى أنه "في غضون ٥٠ عامًا، بالكاد تغيرت تجربة العملاء في معظم مكاتب المحاماة". وتشمل أسباب ذلك حقيقة أن شركات المحاماة تواجه حوافز أقل لخفض التكاليف مقارنة بالمهن الأخرى (حيث إنها

تنقل المدفوعات مباشرة إلى عملائها) ويُنظر إليها على أنها تنفر من المخاطرة (حيث يمكن أن يكون لخطأ تكنولوجي بسيط عواقب مالية كبيرة على العميل).

ومع ذلك، أدى نمو توظيف الشركات للمستشارين الداخليين وتطورهم المتزايد، جنبًا إلى جنب مع تطوير البريد الإلكتروني، إلى زيادة الضغط على محاميهم من حيث التكلفة والوقت. بالإضافة إلى ذلك، وهناك حوافز متزايدة للمحامين ليصبحوا أكفاء من الناحية التكنولوجية، مع تصويت نقابة المحامين الأمريكية في أغسطس ٢٠١٢ لتعديل القواعد النموذجية للسلوك المهني لمطالبة المحامين بمواكبة "الفوائد والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا ذات الصلة"، وفي أواخر عام ٢٠١٩، اعتمد اتحاد الجمعيات القانونية الكندي تعديلاً مماثلاً للمدونة النموذجية للسلوك المهني. وقد أدى تشبع السوق بالعديد من المحامين إلى البحث عن طرق متطورة للمنافسة. كما أدى النمو الهائل في حجم المستندات (معظمها رسائل البريد الإلكتروني) التي يجب

مراجعتها لقضايا التقاضي إلى تسريع اعتماد التكنولوجيا المستخدمة إلى حد كبير، مع دمج عناصر لغة الآلة والذكاء الاصطناعي والخدمات المستندة إلى السحابة من قبل شركات المحاماة.

وقد بدأت كلية الحقوق بجامعة ستانفورد، CodeX، مركز المعلوماتية القانونية، وهو مركز أبحاث متعدد التخصصات، والذي يحتضن أيضًا الشركات التي بدأها طلاب القانون وعلماء الكمبيوتر. و بعض الشركات التي خرجت من البرنامج تشمل Lex Machina و Legal.io. . وقد حقق الاستثمار التكنولوجي القانوني رقمًا قياسيًا في عام ٢٠١٩ وصل إلى ١,٢ مليار دولار.

وهناك اهتمام هائل حول العالم لاستخدام التكنولوجيا القانونية لزيادة الوصول إلى العدالة. فقد حاولت البرامج استخدام التكنولوجيا القانونية لتحسين الوصول إلى العدالة من خلال تحسين العمليات، وأتمتة

الوصول إلى المعلومات والمشورة القانونية، وتحسين تفاعل المستخدم.

أنواع مختلفة من التكنولوجيا القانونية

وفقًا لمدرسة Bucerius Law و Boston Consulting Group في دراستهم كيف ستغير التكنولوجيا القانونية أعمال القانون، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من التكنولوجيا القانونية:

١. تقنيات التمكين: تتعامل هذه التقنيات مع رقمنه البيانات القانونية.

٢. حلول عمليات الدعم: تتضمن حلولاً لعمل المكتب الخلفي، والمحاسبة، وتطوير الأعمال، والموارد البشرية، وإدارة الحالات، وإدارة المستندات. غالبا ما يفعل المساعدون القانونيون هذا الأخير. تشير التكنولوجيا شبه القانونية إلى التكنولوجيا في هذا المجال.

٣. تكنولوجيا القانون الموضوعي: الأول والثاني له علاقة بالمسائل الإدارية. تقدم شركات التكنولوجيا القانونية التي تقدم حلولاً قانونية موضوعية حلول دعم أساسية ومتقدمة وحلول قانونية سلعية للتقاضي الفعلي وتحليل القضايا.

ويمكن العثور على التصنيف الثاني لإطار التكنولوجيا القانونية في قاعدة بيانات Stanford Legal Codex. وهناك تسعة أنواع من التكنولوجيا القانونية في قاعدة البيانات هذه: من بينها أتمتة المستندات وإدارة الممارسة والبحث قانوني والتعليم القانوني وحل النزاعات عبر الإنترنت.

تم تقديم التصنيف الثالث لإطار التكنولوجيا القانونية من قبل Zoe Andrea، الرئيس التنفيذي في Lecare، وهي شركة حلول تقنية قانونية. في أطروحة الماجستير، توصلت إلى خمس تصنيفات قانونية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا ضمن الإطار القانوني:

حلول القانون: هذه هي خدمات "افعلها بنفسك" - على سبيل المثال، منصات صياغة المستندات حيث يمكنك إبرام عقود بسيطة، وصايا، ووثائق الطلاق، وما إلى ذلك. العقود الذكية القائمة على تقنية block chain موجودة أيضًا في هذه الفئة.

الأسواق القانونية الإلكترونية والشبكات والمنصات متعددة الجو انب: تربط هذه التقنية المحامين بالعملاء. من أمثلة هذه البوابات ما يلي: الاستشارات القانونية ومنصات الخدمات القانونية وقواعد البيانات القانونية.

أدوات عالية التقنية لأنواع معينة من الخدمات القانونية: تشمل هذه التقنيات: مراجعة الوثائق والاكتشاف الإلكتروني وإدارة أصول الملكية الفكرية. وتجميع المستندات الآلي وإدارة العقود القانونية والذكاء المعزز وتحليلات البحث القانوني وإدارة الممارسات القانونية.

المنصات - platforms - التي تشمل أنظمة تسوية المنازعات عبر الإنترنت التي تحدث ثورة كاملة في مهنة المحاماة.

أنظمة الذكاء الاصطناعي القانوني (A.I.): أفضل مثال على ذلك هو ROSS، وهو برنامج ذكاء اصطناعي مدعوم بتقنية Watson من شركة IBM والتي تساعد الآلاف من المحامين الأمريكيين على العمل بشكل أسرع وأكثر ذكاءً.

أهمية التكنولوجيا القانونية

لماذا تعتبر التكنولوجيا القانونية مهمة؟ الصناعة القانونية تتجنب المخاطر بشكل تقليدي ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا. لقد كان اعتماد الحلول التكنولوجية بطيئًا للغاية. منذ أكثر من عقد بقليل، لم يكن هناك أي شركات تقنية قانونية. زادت الأرقام مؤخرًا، واكتسبت التكنولوجيا القانونية زخمًا، خاصة وأن جائحة COVID-19 جعل من الصعب الوصول إلى كثير من الخدمات القانونية.

تشمل العوامل الدافعة للابتكار في سوق الخدمات القانونية ما يلي:

التكاليف: هناك توقع كبير لقيمة الرسوم القانونية المدفوعة. كما خضعت الإدارات الداخلية لمزيد من التدقيق فيما يتعلق بالمبلغ الذي يتم إنفاقه على الخدمات القانونية.

الابتكار المدفوع بالحاجة للتطوير: كانت مهنة المحاماة بطيئة في الابتكار ولكنها اضطرت إلى ذلك بسبب اختراع التقنيات القانونية التي جعلت العديد من الحلول القانونية سلعة.

التدقيق: الحاجة إلى التدقيق في المستندات المقدمة إلى الجهات القضائية والقانونية.

أدى الابتكار إلى زيادة كفاءة وإنتاجية العاملين القانونيين، وتوجد الآن البيانات اللازمة لتخطيط الاستراتيجيات التشغيلية المستقبلية. يمكن تحديد

أهمية التكنولوجيا في القانون في خمس مجالات مختلفة:

زيادة الوصول الجغرافي: ساعدت التكنولوجيا شركات المحاماة على الوصول إلى العالمية. حيث جعل تسليع بعض الخدمات القانونية من الممكن تقديمها عبر الحدود. على سبيل المثال، عندما يكون قانون العقود مشابهًا عبر الولايات القضائية، يمكن للعميل اختيار موقع من القائمة المنسدلة وتنزيل عقد أساسي. لذلك، زادت شركات المحاماة التي استفادت من التكنولوجيا من حجم سوقها، وتعمل التكنولوجيا على تعزيز نموها.

شفافية أفضل: جلبت التكنولوجيا القانونية الشفافية إلى الطريقة غير الشفافة التي تعمل بها الصناعة تقليديًا. يمكن للعملاء الآن الحصول على رؤية واضحة لتقدم حالتهم والرسوم وغيرها من المعلومات ذات الصلة. هذا النهج الذي يركز على العميل يبشر بالخير لهذه الصناعة.

استخدام أفضل للموارد: باستخدام التكنولوجيا القانونية، يمكن إعادة توزيع الموارد البشرية على المهام التي لها تأثير أكبر على التعلم وتعزيز العلاقات مع العملاء. على سبيل المثال، بدلاً من وجود مساعدين قانونيين يعملون على إدارة المستندات، يمكنهم قضاء المزيد من الوقت في البحث القانوني أو في جلسات المحكمة حيث يمكنهم التعلم أو زيارة العملاء.

معالجة أسرع وإدارة الوقت: عند استخدامها بشكل صحيح، تكون التكنولوجيا أسرع وأكثر كفاءة من أفضل عامل بشري. يمكن لحلول الذكاء الاصطناعي تقديم نتائج البحث بشكل أسرع وتحليل المستندات في أجزاء من الثانية. ما كان يستغرق يومًا لإكماله يمكن الآن إنجازه في غضون دقائق.

أخطاء أقل: يمكن أن تكون الأخطاء مكلفة، خاصة عندما تكون المستندات قد تم تقديمها بالفعل إلى

المحاكم. لكن مع الذكاء الاصطناعي، تقل فرص الأخطاء بشكل كبير.

الخاتمة

سوف تغير التكنولوجيا مجال العمل القانوني في السنوات القليلة القادمة بشكل غير مسبوق ، و يتعين علي المشتغلين بالقانون تطوير مهارتهم التكنولوجية و الاستعداد لاستخدام برامج التكنولوجيا الحديثة في عملهم القانوني ، ستكون هناك ثورة تكنولوجية هائلة في غضون عقد من الآن في العمل القانوني ، و سيتعين علي كليات القانون تطوير تعليم القانون باستخدام التكنولوجيا، و سيصبح التحول الرقمي في العمل القانوني أمر لا مفر منه ، و سيشهد العمل القضائي تطوراً كبيراً في استخدام التكنولوجيا من خلال تقديم الخدمات القضائية الإلكترونية و البحث القضائي ، و سيتعين علي كليات القانون أن تقوم بتطوير التعليم بما يتواكب مع ذلك التطور الهائل في استخدام التكنولوجيا

، كما سيتعين علي كليات الحقوق أن تقوم بتطوير مناهج التدريس بما يضمن إدخال مجالات التكنولوجيا القانونية في الدراسة القانونية.

التفكير التصميمي ومستقبل تعليم القانون

الفصل السادس

التفكير التصميمي ومستقبل تعليم القانون

رغم أنّ كثيرا من النشاط التصميمي في القرن العشرين (وفي وقت سابق) يمكن اعتباره "تفكيرا تصميميا"، لكنّ المصطلح ظهر لأوّل مرّة، وبشكل بارز، في ثمانينيات القرن العشرين، مع ظهور التصميم المتمحور حول الإنسان .إنّ مفهوم التصميم، كـ "طريقة في التفكير"، يمكن إرجاعه، كعلم، إلى كتاب هربرت أ. سايمون(Herbert A. Simon) ، *علوم الاصطناع* (The *Sciences of the Artificial، ١٩٦٩*) .

أمّا كتخصّص في مجال التصميم الهندسي، فيرجع هذا المفهوم إلى كتاب روبرت ماك كيم(Robert McKim) ، تجارب في التفكير البصري (Experiences in Visual Thinking)، .1973في الثمانينيات والتسعينيات، وسّع رولف فيست (Rolf Faste) عملَ ماك كيم، أثناء فترة تدريسه في جامعة ستانفورد، إذ قام بتعريفِ فكرة "التفكير التصميمي" ونشرِها، كطريقة للعمل الإبداعي المكيَّف وفقا لأغراض تجارية، بواسطة شركة التصميم

IDEO، من خلال زميله دايفيد م. كيلي .David M)
Kelley).كان كتاب بيتر رو(Peter Rowe) ، التفكير
التصميمي(Design Thinking) ، ١٩٨٧، أوّلَ استخدام
جدير بالذكر لهذا المصطلح في المؤلّفات في مجال
التصميم.

-التفكير المبني على الحل

التفكير التصميمي هو منهج للحل العملي والإبداعي،
لمشاكل أو قضايا يُراد لها أن تحقّق نتائج مستقبليّة
أفضل. ومن هذه الناحية، فهو شكل من أشكال التفكير
المبني على الحل، أو الذي يركّز على الحل، تفكيرٌ يبدأ
بالهدف، أو بما يُراد تحقيقُه، بدلا من البدء بمشكلة
معيّنة. وبعد ذلك، وبأخذ الحاضر والمستقبل في
الاعتبار، تُفحَص متغيّرات المشكلة مع الحلول المطروحة.

إن كلمة (التصميم) في مصطلح (التفكير التصميمي) قد
يُفهم أن المقصود منها هو تصميم الجرافيك، أو تصميم
هيكل وشكل المنتجات، إلا أن كلمة التصميم هنا تعني
أن نصمم الحلول للمشكلات من خلال التفكير الإبداعي
الابتكاري المتمركز حول الإنسان والفهم العميق

للجمهور المستهدف وتحدياتهم واحتياجاتهم وثقافتهم وأسلوب حياتهم. هذه الحلول قد تكون على شكل تغيير في الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات، أو على شكل تطوير سلع ومنتجات، أو على شكل تقديم خدمات وتطوير بنية تحتية.

-التفكير التصميمي كعملية لحل المشكلات

بعكس التفكير التحليلي، فالتفكير التصميمي هو عملية إبداعية تقوم على أساس "بناء" الأفكار. ولا يمكن الحكم على التفكير التصميمي في بدايته. وهذا يقضي على الخوف من الإخفاق، ويشجّع على طرح عدد كبير من المُدخلات والمشاركات في مرحلتَي التخيُّل ووضع النموذج المبدئي نموذج مبدئي. يُشجَّع على التفكير خارجَ الصندوق في هذه العمليات المبكّرة، بما أنّه غالبا ما يقود إلى حلول إبداعية. يمكن أن يتضمّن أيُّ مثال عن عملية التفكير التصميمي، سبعَ مراحل: التحديد، والبحث، والتصوّر، ووضع نموذج مبدئي، والاختيار، والتنفيذ، والتعلُّم. ومن خلال الخطوات السبع هذه، يمكن تحديد المشاكل، وطرح الأسئلة المناسبة، وابتداع أفكار أكثر،

كما يمكن اختيار الإجابات الأفضل. وهذه الخطوات ليست خطّيّة، فيمكن أن تحدث معا في نفس الوقت، كما يمكن تكرارها.

-التصميم القانوني القائم على الإنسان

استنادا على تعريف دكتور. مارجريت هاجن تصميم في كتابها القانون بواسطة التصميم يمكننا تعريف نهج الابتكار القائم على التصميم المتمحور حول الإنسان على أنه تقديم الحلول للمشاكل البشرية الحقيقية والمعيشية. من خلال مجموعة واضحة من العمليات، والمنهجيات، وتوظيف التقنيات المتقدمة التي يمكن أن تساعدنا على التفكير بشكل مختلف حول كيفية التعامل مع العديد من المشاكل من خلال النظر لها بشكل أكثر طموحًا وإبداعًا.

حيث يتعلق التصميم بقابلية الاستخدام، المشاركة، وبالنظر إلى جميع الأشياء والأنظمة في حياتنا والتفكير في كيف يمكن أن تكون أفضل؟ وكيف يمكن أن يكون استخدامها أسهل؟ وكيف يمكن أن تقدم لنا قيمة أكبر. وانطلاقا من ذلك يمكننا تعريف التصميم المتمحور

حول الإنسان في القانون (" التصميم القانوني") بأنه: التصميم الذي يركز على علاقة الإنسان بالقانون، ويعمل لجعل النظم والخدمات القانونية أكثر تركيزًا على الإنسان وقابلة للاستخدام ومرضية. ويركز التصميم القانوني على جلب ثقافة التفكير التصميمي، وبحوث المستخدم، والتصميم المتمحور حول الإنسان إلى المجال القانوني. وفي هذه العملية، تحدد المقاييس الجديدة الرئيسية لكيفية عملنا في مجال القانون. حيث نركز على تقديم خدمات قانونية (١) يمكن التعامل معها و (٢) مفيدة و (٣) جذابة.

-لماذا التصميم القانوني؟

يمكن القول أن الحاجة إلى استخدام التصميم التفكيري في المجال القانوني يرجع لثلاثة أسباب رئيسية (وفق أهداف التصميم القانوني التي حددتها دكتور Margaret Hagan:-

أولا: مساعدة الأفراد والمهنيين القانونيين.

ثانيا: خلق واجهة أفضل للنظام القانوني.

ثالثا: العمل على تحسين الخدمات على المدى القصير وخلق التغيير على المدى الطويل.

ويبدأ ذلك من إعادة تصميم الإجراءات واللوائح وطرق إنفاذها وتطوير أدوات التواصل والعمل إلى تصميم الخدمات والحلول القانونية لضمان حل المشكلات بفاعلية أكبر وبشكل جذري يتجاوز مجرد تقديم الاستشارة القانونية. وبشكل طموح جداً يمكننا القول أنه من خلال منهجيات التصميم المتمحورة حول الإنسان والتقنيات المتقدمة يمكننا جعل العالم أكثر عدالة، وشفافية وتقديم خدمات قانونية أقل تكلفة وبدقة أعلى. ولكن كل هذا الحديث المبهر حول التصميم وتطوير التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتأثيره على القطاع العدلي من حيث تحليل السوابق والوصول لأحكام أفضل وأكثر عدالة، والطموحات العالية حول البيانات الضخمة وإمكانية تحليل النصوص القانونية وضمان الالتزام دون تدخل بشري وبتكاليف محدودة كلها تغييرات لن تُحدث نفسها ولن تخرج من النطاق البحثي ما لم يتكاتف الممارسين المهنيين من قانونيين وتقنيين ومصممين لبناء هذه التغييرات

-لماذا التصميم القانوني ضرورة؟

بمراجعة العديد من التحاليل والإحصاءات العالمية فإنه يعد مجال القانون أحد أبطأ المجالات في معدل التحول الرقمي ويتنافس في معدل البطيء هذا /ث لاث مجالات رئيسية (الخدمات القانونية، المالية، والتأمينية) ويأتي ذلك من كون هذه المجالات تمس بشكل أساسي ومباشر حقوق الأفراد وبناء عليه تنظمها الأنظمة والتشريعات بشكل صارم ويشكل التغيير فيها دون الإخلال بالأنظمة ودون تعريض حقوق الأفراد للخطر تحدياً كبيراً. ولكن يمكن القول أنه خلال الخمس سنوات الماضية تطورت التقنيات بشكل كبير وشكلت قفزة عظيمة وافقت أيضاً نمو تشريعي هائل على صعيد أنظمة أمن المعلومات وحماية البيانات، والتي تزامنت مع ارتفاع مستوى الوعي لدى الأفراد وتطلعهم لفهم القانون وأن يكونوا جزءً من المنظومة القانونية التي تعمل على صياغة وإنفاذ القوانين والانظمة التي تحكم حياتهم والتي تتمثل في شكلها الحالي بـ (المهنيين، والأكاديميين، المشرعين" الأشخاص المعنيين بسن الأنظمة.("

-الابتكاروتكنولوجيا العمل القانوني

في الأعوام الأخيرة توجهت الشركات و المؤسسات العلمية والجامعات لدعم الأبحاث في مجال الابتكار القانوني بداية من مسرعة التقنيات القانونية التي أنشأتها شركة LexisNexis وانطلقت عام ٢٠١٨، وصولاً إلى مسرعة معمل دوك لتقنيات القانونية وهي مسرعة تعد بقيادة الجيل القادم من الخدمات القانونية وتم تأسيسها من قبل عدد من أعضاء التدريس وخريجي جامعة Duke ، وأسست جامعة Duke مركز الابتكار التقني القانوني والذي يدير عدد من المبادرات المتعلقة بتصميم القانون وتطوير الخدمات القانونية، أيضاً جامعة هارفرد في مركز الدراسات المهنية بكلية القانون تركز على الابتكار في القطاع القانوني ، ونقابة المحامين الأمريكية أيضا ساهمت في قيادة الابتكار القانوني مهنياً بإنشاء Legal Technology Resource Center LTRC لتقديم المعلومات التقنية للقانونيين. لكن الجهود الكبرى في مجال الابتكار القانوني وتصميم الخدمات تذهب جامعة Stanford التي أسست Legal Design Labوالمتخصص بالابتكار للعدالة! يعمل المركز بشكل

أساسي على تطوير الأدوات لتصميم الخدمات القانونية، السياسات، الإجراءات وحماية الإنترنت ومساعدة القانونيين في الإلمام بمفهوم التصميم المتحور حول الانسان.

إن مستقبل تعليم القانون ومستقبل العمل القانوني في العالم أصبح مرتبط بالتفكير المبني على الابتكار بما يساهم في حل المشكلات فاستخدام التكنولوجيا أصبح ضرورة عصرية لحل مشكلة بطء التقاضي والتعامل مع الكم من الملفات والأوراق التي يتم تداولها بشكل يومي في أمام القضاء، كذلك فإن قطاع الخدمات القانونية يستعد لثورة تكنولوجية هائلة في مجال تقديم الخدمات للمتعاملين داخل الأنظمة القضائية والقانونية.

إن التصميم التفكيري والتصميم القانوني القائم على الإنسان هو اللبنة الأساسية في بناء مستقبل العمل القانوني ومستقبل تعليم القانون في عالم تكنولوجيا القانون.

التحديات التي تواجه تطوير تعليم القانون في مصر

الفصل السابع

التحديات التي تواجه تطوير تعليم القانون في مصر

يواجه تعليم القانون في مصر العديد من التحديات، بما يتعين معه وجود رؤية مستقبلية شاملة وآليات تطوير التعليم بما يواكب التطورات الحادثة في مجال تعليم القانون في العالم، بما يسهم في إثراء العمل القانوني في مصر. فقد كانت كليات الحقوق في السابق في – في النصف الأول من القرن العشرين – تتميز بكفاءة الخريجين الملحوظة والتي تخرج منها كثير من الشخصيات البارزة التي أثرت الحياة القانونية والسياسية والفكرية في مصر أمثال السنهوري وتوفيق الحكيم ومصطفي كامل وسعد زغلول ومكرم عبيد وغيرهم الكثيرين.

ومن ناحية أخري فإن الباحث في التطورات الحادثة في تعليم القانون في كليات القانون في دول العالم المتقدم مثل أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا

يجد أن هناك تطوراً هائلاً في أساليب ومناهج البحث العلمي وآلياته أصبح معه من غير المتصور ألا نحاول إلقاء الضوء على تلك التطورات ومحاولة نقل تلك التجارب من أجل الوصول لتعليم قانون عصري يتواكب مع معطيات العصر، في عصر بات يعرف بعصر التكنولوجيا.

فما من بد من أن نحدد رسالة وغايات وأهداف مؤسسات تعليم القانون بشكل عام، بأن نحدد الغايات المستقبلية والأهداف الإستراتيجية لنظام التعليم القانوني في مصر؛ ما هي المخرجات التي نريدها؟ هل يجب أن نركز على تزويد المتخرجين بالمعلومات والمهارات أم بكلاهما؟ هل يتعين أن نركز على إكساب المتخرجين المهارات اللازمة للتعامل مع معطيات العصر التكنولوجية وبما يمكنهم من استخدامها في عملهم القانوني مستقبلاً.

وفي إطار هذه الرسالة والغايات والأهداف يمكن أن يتبلور الدور الأساسي للإعداد في مؤسسات التعليم العالي وهو التركيز على التفكير التحليلي الإبداعي لتحويل المعلومات إلي معرفة يمكن الاستفادة منها مستقبلاً في الواقع العملي.

إن التحديات التي تواجه تطوير تعليم القانون في مصر تحتاج إلى خطة شاملة أو إطار جامع يجمع كافة أطراف تعليم القانون سواء أكانوا أساتذة القانون أو عمداء الكليات أو كانوا رجال القانون المشتغلين بالمحاماة أو القضاء.

وسنحاول إيجاز التحديات التي تواجه تعليم القانون في مصر على النحو التالي: -

أولاً: **غياب دراسة التفكير النقدي عن تعليم القانون في مصر.**

والتفكير النقدي هو التحليل الموضوعيّ للحقائق لصياغة حُكم والتي تؤدي إلى ترسيخ الفهم الصحيح

لنظريات ومبادئ القانون ونشأته، وتخلق رجال قانون، لديهم القدرة على التحليل المنطقي وعلى فهم نصوص القانون وغاياته وفلسفته.

ثانياً: غياب التدريب على المهارات القانونية

لا شك أيضاً أن غياب التدريب على المهارات القانونية المختلفة كالكتابة القانونية ومهارة البحث القانوني تعد من أهم التحديات التي تواجه كليات القانون، ففي ظل غياب ذلك التدريب يصبح طالب القانون غير مؤهلاً تأهيلاً قانونياً كافياً لممارسة العمل القانوني في الواقع العملي في عالم متغير.

ثالثاً: الحاجة إلى تطوير طرق ومناهج التدريس.

تشكلت مناهج القانون مع نهاية القرن التاسع عشر علي يد الرعيل الأول من أساتذة القانون وباتت تنتقل من جيل إلى جيل، بيد أنه رغم أن تلك المناهج كانت و مازالت تضم الكثير من النظريات القانونية الهامة إلا أنها أحيانا ما تكون بعيدة عن التطورات الهائلة الحادثة في مجال

القانون في العالم، كبزوغ نظريات جديدة أو موضوعات جديدة في مجال القانون.

أما بالنسبة لطرق التدريس فقد اعتمدت مناهج التدريس الأسلوب التلقيني لوقت طويل، وهو ما بات لا يتناسب وطبيعة العصر، فقد كان الفضل للبروفيسور " كريستوفر كولومبوس لينج ديل " في التحول من طرق التدريس التقليدية إلي طرق التدريس التطبيقية التي تعتمد أسلوب المحاكاة و التطبيق.

رابعاً: الحاجة إلى تطوير التعليم القانوني المستمر.

التعليم القانوني المستمر هو التعليم الذي يتم تقديمه للخريجين لضمان حصولهم على المستجدات في مجال القانون، ولا شك أننا نحتاج للاهتمام بذلك بشكل كبير لنقل موضوعات القانون الجديدة لأجيال تمارس القانون في الواقع العملي.

خامساً: الحاجة إلى اعتماد معايير الجودة والاحتراف للممارسة القانونية

كثير من دول العالم اعتمدت معايير للجودة في كليات القانون، كان ذلك مصاحباً للاهتمام بتطوير التعليم العالي وكذلك لظهور الحاجة لتقييم تلك الكليات ليس على المستوي المحلي فقط، بل على المستوي الدولي أيضاً.

ويمكن إجمال إشكاليات تعليم القانون في انخفاض او تراجع جودة التعليم، وتراجع دور مؤسسات تعليم القانون في وضع أسس وتطويره ونقل النظريات الحديثة في مجال القانون واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية وتطوير طرق ومناهج التدريس في كليات الحقوق، وتطوير معايير التحاق الطلبة بالكلية وكذا معايير التقييم وغياب التدريب العملي المصاحب للتعليم النظري داخل كليات القانون، وسوف نعرض لذلك تفصيلاً على النحو التالي.

أولاً تراجع جودة تعليم القانون: -

سبق أن أشرنا في المبحث الأول لتاريخ تعليم القانون في مصر والذي يتضح منه أن عدد الطلبة الملتحقين أو

المقبولين في كليات الحقوق في بداية عهدها ، أن عدد طلاب الحقوق في مصر يتناسب بشكل كبير مع عدد أعضاء هيئة التدريس بما يعطي مجالاً لتطبيق معايير جودة التعليم ، و مع الازدياد الهائل في عدد الطلاب الملتحقين في كليات الحقوق على مدار السنوات الأخيرة فقد بات من الملاحظ تراجع جودة التعليم تأثراً بهذا العدد الهائل من الطلبة حيث أصبح العدد أكبر من الطاقة الاستيعابية للكليات و بما لا يتناسب مع عدد أعضاء هيئة التدريس .

كذلك التجهيزات الخاصة بكليات القانون والتي يجب أن تتماشي مع التطورات التكنولوجية الكبيرة، فالمكتبات يجب أن تتحول لمكتبات إلكترونية وقاعات المحاضرات يجب أن تكون مجهزة بأجهزة الكمبيوتر وشاشات العرض ويجب أن تكون هناك قاعات لتدريب الطلبة علي استخدام التكنولوجيا في العمل القانوني.

ثانياً عدم تطبيق طرق ومناهج التدريس الحديثة: -

شهد تعليم القانون في العالم تحولاً كبيراً في طرق و مناهج التدريس ، و كانت اللحظة الفارقة هي التحول من التعليم التلقيني و النظري إلى التعليم التطبيقي ، من خلال دراسة القضايا التطبيقية و الإشكاليات ، ومحاولة حلها ، عوضاً عن طرق التعليم التقليدية ، فأصبح الاهتمام بالأنشطة القانونية و تطوير المهارات القانونية للطلبة يحتل مكانة كبيرة في مناهج التدريس في كليات القانون ، كما أن طرق التدريس قد أصابها قدر كبير من التطور ، حيث أصبح السائد هو التعليم التفاعلي ، كما أصبح أساتذة القانون يستخدمون أدوات التكنولوجيا الحديثة في إلقاء المحاضرات و استخدام الوسائط المتعددة .

ثالثاً غياب استخدام التكنولوجيا في تعليم القانون:-

لا شك أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر ثورة التكنولوجيا بامتياز، فقد باتت التكنولوجيا جزء لا

يتجزأ من حياتنا اليومية، فالمتابع لكل التطورات الحادثة في كافة مجالات الحياة لا يكاد يجد أمراً إلا وباتت التكنولوجيا تلعب فيه دوراً رئيسياً.

وفي مجال القانون، فقد تدفقت العديد من مظاهر التكنولوجيا إلي التعليم و الممارسة القانونية علي حدٍ سواء.

ففي مجال التعليم، أصبح استخدام التكنولوجيا في مجال البحث القانوني جزء لا يتجزأ من حياة طالب القانون في كثير من دول العالم.

فقد أتاحت المكتبات الإلكترونية المنتشرة على مواقع الجامعات والمواقع القانونية لكثير من طلاب القانون الاستفادة من الكتب والمراجع والمقالات القانونية.

ومن هنا فقد أصبح لزاماً علي طالب القانون أن يتعلم مهارات البحث القانوني بصفة عامة ومهارات البحث الإلكتروني بصفة خاصة.

كما أنه إذا كانت الكتابة اليدوية للمحاضرات، كانت جزءاً لصيقاً من حياة طالب القانوني فقد أصبحت الآن الحاسبات المحمولة منتشرة ويستطيع طالب القانون أن يكتب أبحاثه ومحاضراته عليها وبما يسهل معه استرجاعها وتعديلها في أي وقت.

إن امتلاك طالب القانون لهذه المهارات لا شك ستكون عوناً له على تطوير ثقافته القانونية، كما أنها لا شك ستكون عوناءله حينما ينطلق للحياة العملية.

ومن ثم فعلي طالب القانون أن يطور من مهارات استخدام التكنولوجيا، فالحصول علي دورات تدريبية حتي و إن كانت عبر الإنترنت في مجال الحاسب الآلي، تعد خطوة هامة لتطوير مهارات البحث القانوني و الكتابة باستخدام التكنولوجيا.

ففي كافة كليات القانون حول العالم باتت التكنولوجيا جزءاً رئيسياً من أدوات التعليم وبات طلبة القانون يحملون معهم حواسبهم المحمولة والذكية

ويستخدمونها في كتابة محاضراتهم وكذا في البحث القانوني من خلال المواقع الإلكترونية.

فإذا كنا نريد لطلبة كليات الحقوق في مصر أن يكونوا على نفس المستوي لطلبة كليات القانون في العالم فلا مفر من أن يتم تدريبهم على استخدام التكنولوجيا في التعليم والعمل القانوني.

رابعاً غياب التعليم القانوني المستمر الذي يواكب التطورات في مجال التكنولوجيا

لا شك أن التعليم المستمر يعد عنصراً هاماً لربط خريج القانون بالتطورات الحادثة في الواقع العملي، فهناك العديد من المستجدات والظواهر القانونية التي تفرض نفسها كل يوم على الواقع العملي والتي تحتاج أن يكون هناك تعليمياً مستمراً يواكب هذه التطورات، ويوفر لهم معرفةً قانونية تمكنهم من التعامل مع هذه المستجدات.

خامساً غياب التدريب العملي على استخدام التكنولوجيا في العمل القانوني

يعتبر التدريب العملي المصاحب للتعليم النظري أمراً هاماً في رفع كفاءة طالب القانون وتدريبه على الواقع العملي، وقد أصبحت كثير من كليات القانون حول العالم تهتم بالتدريب العملي لطلبة القانون على الكتابة القانونية على الحاسب الآلي والمرافعة الإلكترونية وغيرها من المهارات الرقمية اللازمة للعمل في المجال القانوني في عصر التكنولوجيا.

التوصيات الخاصة بتطوير تعليم القانون

الفصل الثامن

التوصيات الخاصة بتطوير تعليم القانون

١- **التحول من طرق التدريس التقليدية التي تعتمد على التلقين إلى طرق التدريس الحديثة** التي تعتمد على تنمية المهارات الإبداعية من خلال ورش العمل التفاعلية وغيرها من طرق التعليم التفاعلية التي تعتمد على التفاعل بين الأستاذ والطالب.

٢- **زيادة الأنشطة التدريبية** التي تهدف إلى تنمية المهارات القانونية للطلبة، ككتابة الأبحاث القانونية، والتدريب على كتابة صحف الدعاوي والمذكرات والتحقيق وغير ذلك من المهارات اللازمة للواقع المهني القانوني.

٣- **التنويع في طرق تقييم طلبة القانون** وعدم الاعتماد على الامتحان التحريري وحده كوسيلة للتقييم،

وإضافة التقييم القائم على كتابة الأبحاث، وغيرها من المعايير العملية للتيقن من وصول الطالب إلى المستوى المنشود للحصول على شهادة الليسانس.

٤- **استخدام التكنولوجيا الحديثة داخل كليات القانون** من خلال توفير الحاسبات الإلكترونية والمكتبات الإلكترونية التي تسهل على الطلبة البحث القانوني بطريقة عصرية.

٥- **ضرورة توجيه الدعوى لمجموعة من أساتذة القانون في الجامعات في دول العالم المتقدم،** وذلك لمواكبة النظريات الحديثة في مجال القانون وفتح أفاق ومنافذ لوصول كل ما هو جديد في مجال القانون، والتشريعات والأبحاث القانونية

٦- **ضرورة تحول المكتبات الموجودة بكليات الحقوق إلى مكتبات إلكترونية** تضم عدداً من الحواسب

الألية المتصلة وأرشفة جميع الكتب الموجودة بكلية الحقوق ووضعها على تلك المكتبة الإلكترونية وذلك لتسهيل البحث القانوني لطلبة كليات الحقوق، وتيسير ولوج الطلبة إلى تلك المكتبة الإلكترونية من خلال حساب شخصي لكل طالب على الشبكة الداخلية للمكتبة.

٧- **إعادة النظر في المواد التي يتم تدريسها في كلية الحقوق** لتتماشى مع نظيراتها في كليات الحقوق في العالم المتقدم سواء من حيث الموضوعات التي طرأ عليها تطوراً كبيراً أو من حيث الموضوعات الجديدة المستحدثة التي تحتاج أن يتم تدريسها مثل الموضوعات المتعلقة بالقانون والتكنولوجيا والقانون والذكاء الاصطناعي

٨- **توفير عدد من المنح الدراسية للطلبة المتميزين في كليات القانون في دول العالم المتقدم**، سواء أكانت هذه المنح قصيرة الأجل أو طويلة أجل.

٩- **الاهتمام بتطوير قطاع الدراسات العليا** سواء على مستوى درجة الماجستير والدكتوراة بما يتماشى مع التطورات في دول العالم المتقدم، سواء من حيث معايير القبول في درجتي الماجستير والدكتوراة أو في المنهجية البحثية لرسائل الماجستير والدكتوراة لتصبح بذات المعايير الدولية المتبعة في دول العالم المتقدم.

١٠- **عقد شراكة بين كليات الحقوق في مصر وكليات الحقوق في دول العالم المتقدم**، سواء في مجال تدريب أعضاء هيئات التدريس أو حصولهم على الدرجات العلمية أو توفير المنح الدراسية للطلاب المتميزين في كليات الحقوق.

١١- **إنشاء مختبرات ومراكز ابتكار تتمحور حول التكنولوجيا**.ففي الوقت الحاضر، تقبل كليات الحقوق أعداداً كبيرة من طلاب القانون. ومع ذلك، فإن معظم كليات الحقوق لا تعالج فجوات المهارات الفنية

الأساسية للطلاب مثل الحفظ الإلكتروني للوثائق القانونية والتواصل الإلكتروني والصياغة الإلكترونية للعقود والمستندات وعرض البيانات التقديمي وإدارة المستندات. ومن أجل التغلب على مثل هذه التحديات وجعل القانونيين مستعدين للمستقبل، تحتاج كليات الحقوق إلى إنشاء مختبرات ومراكز تكنولوجية لضمان أن التكنولوجيا والقانون يسيران جنبًا إلى جنب.

١٢- **برامج التطوير المهني للطلاب**: برامج التطوير المهني مفيدة دائمًا. لكن لا أحد يتحدث عن برامج التطوير المهني للطلاب. لذلك، يجب أن تفكر كليات الحقوق في الأمر ويجب أن تتبنى مثل هذه البرامج المهنية أسبوعيًا أو شهريًا لبضع ساعات لتمكين الطلاب من الاستعداد مهنيًا.

١٣- **الإهتمام بالمهارات الرقمية للعمل القانوني**: يمكن أن تهتم كليات الحقوق أيضًا لتعليم الطلاب

مهارات الكمبيوتر الأساسية المختلفة والوسائط الاجتماعية والرقمية والموارد القانونية الرقمية والبحث القانوني عبر الإنترنت ومحركات البحث الأخرى المهمة لإعداد واحد للمحاماة الرقمية.

١٤- **منهاجية محو الأمية الرقمية**: يؤثر غياب منهج محو الأمية الرقمية في معظم كليات الحقوق على المحاماة الرقمية بين الطلاب والمحامين المستقبليين. وستمكن الدورات والتقييمات الفنية كليات الحقوق من فهم وإنشاء خط أساس للكفاءة الفنية بين الطلاب. ويعتبر طلاب القانون في المستقبل بمثابة معالجي المعلومات القانونية المحتملين، لذلك يجب على كليات الحقوق توفير أساس تقني لنتائج أفضل. ويمكن أن يكون منهج محو الأمية الرقمية التقني القوي في كليات الحقوق مفيدًا للمحاماة الرقمية.

وختاماً، يتغير العالم بشكل سريع ومن أجل مواكبة تلك الوتيرة المتسارعة، يتعين على المرء تحديث نفسه. لذلك،

تتطلب التطورات التكنولوجية تدريب القضاة والموظفين والمحامين وطلاب القانون على جوانب متنوعة من مهارات التكنولوجيا بشكل عام، ويُطلب من كليات الحقوق في جميع أنحاء البلاد تمكين التكنولوجيا لغرس مجموعات مهارات جديدة بين الطلاب والمحامين والقضاة المستقبليين وهذا يعني أنه يجب علي كليات القانون أن تهتم بتدريب طلبة القانون علي المهارات الرقمية المرتبطة بالعمل القانوني و أن تقوم بوضع البرامج و الخطط الدراسية و التدريبية التي تؤهلهم لذلك.

خاتمة الكتاب

لا يسعني في نهاية هذا الكتاب سوى أن أتمنى أن ترى الأفكار في هذا الكتاب طريقها إلى كليات القانون و أن يتحول مشروع تطوير تعليم القانون في مصر إلى مشروع كبير تتكاتف فيه جهود الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي و المجلس الأعلى للجامعات و كليات الحقوق جنباً إلى جنب مع جهود أساتذة القانون ورجال القانون و أن يضع الجميع أيديهم في أيدي بعض من أجل إنجاح ذلك المشروع الذي به يمكن أن يتم بناء مجتمع قانوني عصري يستطيع النهوض بكافة مجالات العمل القانونية في مصر.

القاهرة - أبريل ٢٠٢٤ **طاهر أبو العيد**

المراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة: -

١- دار الوثائق القومية، محافظ مدرسة الحقوق.

٢- محاضر مجلس نقابة المحامين والجمعية العمومية، في الفترة من ١٩١٢م-١٩٥٤م.

٣- لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بالفصل في القضايا بالديار المصرية، مطبعة السنية ببولاق، ١٢٩٣هـ.

٤- لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، ١٤ يونيو ١٨٨٣، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة بمصر، ١٣١١هـ.

٥- لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول مصر، جمعية اتحاد مصر الفتاة، الإسكندرية، ١٨٧٩م .

٦- لائحة الإجراءات في المواد المدنية و المخالفات أمام محاكم الأخطاط، دار التقدم بمصر، ١٩١٣م .

٧- دستور المحاكم الشرعية، مجموعة منشورات و أوامر و لوائح و قوانين و تعاليم، جمع و ترتيب محمد فرج غيث القاضي بالمحاكم الشرعية، ١٩٠٩م-١٩٢٢م ، الطبعة الأولى مطبعة التقدم بمصر ، د.ت .

٨- مجموعة قوانين حكومة الخديوي عباس حلمي الثاني، مطبعة التقدم بمصر، د.ت.
٩- محفظة ١/١/٧/أ، محاكم أهلية، لائحة ترتيب، ١٨ أبريل ١٨٨٠ – ٢٨ مايو ١٩١٤.
١٠- محاضر جلسات مجلس شورى القوانين، ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣- ٣١ مايو ١٩١٣م.
١١- مجموعة محاضر دور انعقاد الجمعية العمومية لعامي ١٩٢١،١٩١٠م.
١٢- مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية، ٢٢ يناير ١٩١٤-١٧ يونيو ١٩١٤.
١٣- التقرير العام المرفوع من اللورد دفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاحات مصر، مطبعة الأهرام، الإسكندرية ١٨٨٣م.

المؤلفات الأجنبية: -

1- Deeb. Marius: party politics in Egypt: the wafd & its rivals 1919-1939 (London: I theca Press 1979).

2- Reid. D.M: lawyers and politics in the Arab world, 1880-1960(Chicago: bibliotheca Islamic. 1981).

3- Ershova I.V., Tarasenko O.A., Enkova E.E., Trofimova E.V. (2020) Digital Literacy of Lawyers as a Condition of Legal Support for Business in the Digitization Era.

4- Digital Literacy. What is it? http://цифроваяграмотность.рф/. Accessed 23 Aug 2019.

5- Ershova, I.V., Tarasenko, O.A., Enkova, E.E., Kvitsinia, N.: The phenomenon of digitization in legal business education. In: Popkova, E.G. (ed.) Ubiquitous Computing and the Internet of Things: Prerequisites for the Development of ICT. Studies in Computational Intelligence, vol. 826, pp. 145–152. Springer, Cham (2019).

6- Gilster, P.: Digital Literacy. Wiley Computer Publishing, New York (1997).

7- Martin, A., Madigan, D.: Digital Literacies for Learning. Facet, London (2006).

8- Gorelov, N.A., Litun, V.V.: Foreign experience in teaching digital literacy. Russ. J. Labor Econ. 5(2), 343–350 (2018).

9- Kendall, L.: Higher education and disability: exploring student experiences. Cogent Educ. 3(1) (2016). https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2331186X.2016.1256142. Accessed 12 Aug 2020.

10- Soldatova, G.U., Rasskazova, E.I.: Psychological models of digital competence in Russian adolescents and parents. Natl. Psychol. J. 2(14), 27–35 (2014).

11- Sharikov, A.V.: Concepts of digital literacy: Russian experience. Commun. Tools Media Design 3(3), 96–112 (2018).

12- Tarakanov, V.V., Inshakova, A.O., Dolinskaya, V.V.: Information society, digital economy and law. In: Popkova, E.G. (ed.) Ubiquitous Computing and the Internet of Things: Prerequisites for the Development of ICT. Studies in Computational Intelligence, vol. 826, pp. 3–15. Springer, Cham (2019).

13- Vozovikova, T.: Digital literacy forgot to define (2018). http://www.sib-science.info/ru/conferences/termin-tsifrovoy-gramotnosti-zabyli-14122018. Accessed 23 Aug 2019

14- What is digital literacy? http://edu.mgou.ru/topical/1740/. Accessed 23 Aug 2019.

15- Jim Calloway, the Risks of Technology Incompetence. Published in GP Solo magazine, Volume 36, Number 6, November/December 2019 by the American Bar Association.

16- Thanaraj, Ann (2017) Making the case for a digital lawyering framework in legal education. International Review of Law, 2017 (3). p. 17.

17- Rubin, Basha (6 December 2014). "Legal Tech Startups Have A Short History And A Bright Future". TechCrunch. Retrieved 1 May 2015.

18- Hibnick, Eva (7 September 2014). "What is Legal Tech?". The Law Insider. Retrieved 1 May 2015.

19- Goodman, Bob (16 December 2014). "Four Areas of Legal Ripe for Disruption by Smart Startups". Law Technology Today. Retrieved 1 May 2015.

20- AustLII User Tools: Sino Free Text Search Engine". www.austlii.edu.au. Retrieved 2021-09-26.

21- Surden, Harry (2019-06-28). "Artificial Intelligence and Law: An Overview". Rochester, NY. SSRN 3411869.

22- Legal tech, smart contracts and Blockchain. Marcelo Corrales, Mark Fenwick, Helena Haapio. Singapore. 2019. ISBN 978-981-13-6086-2. OCLC 1084757003.

23- The legaltech book: the legal technology handbook for investors, entrepreneurs and FinTech visionaries. Susanne Chishti. Chichester, West Sussex, United Kingdom. 2020. ISBN 978-1-119-70806-3. OCLC 1154093755.

24- Buchanan, Rachel (27 February 2017). "The role of technology in the future of legal professions". University of Oxford Faculty of Law.

25- The Future of the Professions 1 - ProQuest". www.proquest.com. Retrieved 2021-09-25.

26- Owen, Forrester J (1995). "History of the Federal Judiciary's Automation Program, The L. Ralph Mecham & Federal Courts Administration: A Decade of Innovation and Progress". American University Law Review.

27- St. Amant, Kirk (2007). Handbook of Research on Open-Source Software: Technological, Economic, and Social Perspectives. IGI Global. p. 375. ISBN 978-1-59140-999-1.

28- Martin, Peter W. (2008). "Online Access to Court Records - From Documents to Data, Particulars to Patterns". Villanova Law Review. 53: 855.

29- Lee, Timothy B. (2020-12-10). "US House passes bill to tear down judiciary's paywall". Ars Technica. Retrieved 2021-09-26.

30- "Australasian Legal Information Institute". www.austlii.edu.au. Retrieved 2021-09-22.

31- "BAILII Timeline (04 June 2020)". www.bailii.org. Retrieved 2021-09-22.

32- "About | Caselaw Access Project". case. Law. Retrieved 2021-09-22.

33- Neuberger, President of The Supreme Court (2016). "Closing Keynote Address" (PDF). British Irish Commercial Bar Association Law Forum Technology and the Law.

34- Online Dispute Resolution Advisory Group. ONLINE DISPUTE RESOLUTION FOR LOW VALUE CIVIL CLAIMS. Civil Justice Council.

35- Kehl, D.; Kessler, Samuel Ari (2017). "Algorithms in the Criminal Justice System: Assessing the Use of Risk Assessments in Sentencing". S2CID 217366408. Retrieved 2021-09-23.

36- "Client-Lawyer Relationship, Rule 1.1 Competence - Comment". American Bar Association. Retrieved 1 May 2015.

^Ambrogi, Robert. "The Cloud Has Landed: 10 Legal Tech Innovations and What They Mean". Wisconsin Lawyer. Retrieved 1 May 2015.

37- James N Dertouzos, Nicholas M Pace and Robert H Anderson, The Legal and Economic Implications of Electronic Discovery (Rand Institute for Civil Justice, 2008) 3; Pavan Mediratta, "Using Legal Data Analytics to Gain a Competitive Advantage", LAW.COM (Webpage, 2017).

38- Robert McKim, Experiments in Visual Thinking, 1973.

39- 2. Herbert A. Herbert A. Simon, The Sciences of the Artificial, 1969.

40- 3. (Peter Rowe), Design Thinking, 1987, Peter Rowe

41- Law by Design, Dr. Margaret Hagen. Online article.

السيرة الذاتية للمؤلف

القاضي طاهر أبو العيد

- تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٩٩
- عين في النيابة العامة في عام ٢٠٠١ في وظيفة معاون نيابة.
- حصل على المركز الثالث في دورة النيابة العامة والمركز الأول في المرافعة.
- تم تكريمه من قبل المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الأسبق.
- ثم تدرج إلي مساعد نيابة ثم وكيلاً للنائب العام ثم وكيلاً للنيابة من الفئة الممتازة ثم مديراً للنيابة
- عين قاضياءِ في عام ٢٠٠٩ ثم عين رئيساً للمحكمة بالمحاكم الابتدائية من الفئة ب في عام ٢٠١٠، ثم رئيساءِ للمحكمة من الفئة أ في عام ٢٠١٢.
- ثم عين مستشارا بمحكمة الاستئناف في أغسطس ٢٠١٨.
- ثم عين مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة في أغسطس ٢٠١٩.
- ثم عين نائباً لرئيس محكمة الاستئناف في يونيو ٢٠٢٠
- ثم عين رئيساً لمحكمة الاستئناف في يونيو ٢٠٢٣
- عمل محاضراً بكلية الحقوق لمقرر القانون الجنائي باللغة الإنجليزية
- حصل علي ماجستير القانون الجنائي الدولي من معهد الأمم المتحدة و جامعة تورينو بإيطاليا عام ٢٠١٣.

- حضر العديد من ورش العمل والمؤتمرات في مجال القانون والقضاء.
- حضر البرنامج التدريبي للقضاة العرب في مجال إدارة القضاء ثم البرنامج التدريبي للقضاة العرب في مجال التشريع في مدينة لاهاي هولندا.
- درس فلسفة القانون في جامعة فرانكفورت عام ٢٠١٥.
- حصل بحثه المقدم لمؤتمر تعليم القانون بجامعة نونتجهام بإنجلترا تحت عنوان "تعليم القانون والتكنولوجيا في عصر العولمة " على جائزة المؤتمر في عام ٢٠١٧.
- أصدر مركز تعليم القانون بجامعة نوتنغهام قرارا باعتباره عضوا في المجلس الاستشاري الدولي لتعليم القانون في ٢٠١٩.
- صدر له كتاب القانون وتكنولوجيا المعلومات.
- وهو مؤسس مبادرة تطوير تعليم القانون في مصر.
- وهو مؤسس منتدى القانون والتكنولوجيا.

فهرس

تعليم القانون في مصر
في عصر التكنولوجيا
الآفاق و التحديات

" في هذا الكتاب نحاول أن نلقي الضوء علي تاريخ تعليم القانون في مصر ثم ننطلق للحديث عن تعليم القانون في العالم ثم عن مستقبل تعليم القانون في مصر في عصر التكنولوجيا و عن المهارات الرقمية لطلبة القانون و عن التكنولوجيا القانونية ثم لننتهي لعدد من التوصيات لتطوير تعليم القانون في مصر "



طاهر أبو العيد ، قاضي مصري

درس القانون بجامعة القاهرة ثم عمل وكيلاً للنائب العام ثم عمل قاضياً ثم نال درجة الماجستير في القانون الجنائي الدولي من معهد الأمم المتحدة بتورينو- إيطاليا ، و درس فلسفة القانون بألمانيا و درس الإدارة القضائية و التشريع في هولندا و هو مؤسس مبادرة تطوير تعليم القانون في مصر كما عمل محاضراً للقانون الجنائي و حضر العديد من المؤتمرات القانونية داخل مصر و خارجها و له مقالات قانونية عديدة منشورة و صدر له كتاب القانون و التكنولوجيا. و هو الآن يعمل رئيساً لمحكمة الإستئناف و عضو المجلس الإستشاري الدولي لأبحاث تعليم القانون بجامعة نوتنجهام-ترنت - المملكة المتحدة و مؤسس منتدي القانون و التكنولوجيا.

